

القضايا النسوية في بحوث ودراسات المرأة "دراسة تحليلية"

إعداد

د | منى علي الحديدي

أستاذ مساعد بجامعة حلوان

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإنتاج الأكاديمي المتعلق بقضايا المرأة في بعض الجامعات المصرية، من خلال رصد وتحليل الرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه) التي تبنت المنظور النسوي في تناولها لموضوعات المرأة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ضمن إطار سوسيولوجي نسوي، مستعينة بأداة تحليل المحتوى الكيفي، مع تطبيق قواعد التحليل الموضوعي للوثائق الأكاديمية. شملت عينة الدراسة (٣١) رسالة أكاديمية تناولت قضايا المرأة، موزعة على كليتين من الكليات النظرية: (٢٦) رسالة من كلية البنات بجامعة عين شمس، و(٥) رسائل من كلية الآداب بجامعة دمهور. وتنوعت موضوعات الرسائل بين التعليم، والعمل، والتمكين، ومقاومة البنى الأبوية، وغيرها، مع تنوع نسبي في الإطارات النظرية والمنهجيات المستخدمة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، أبرزها: ما تزال البحوث الأكاديمية حول المرأة تمثل نسبة محدودة مقارنة بحجم الاهتمام العام أو الأدبي بقضايا المرأة، مما يشير إلى ضعف نسبي في الجهد العلمي المنهجي في هذا المجال. تركّزت أغلب الرسائل على موضوعات تقليدية مكررة، وهو ما أدى إلى تراجع فرص التجديد والابتكار في تناول قضايا المرأة. هناك حاجة ملحة إلى دراسات أكثر عمقاً وشمولاً تأخذ في اعتبارها التنوع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بين فئات النساء، بما يتجاوز النظرة الأحادية أو النمطية. يُعدّ التنوع المنهجي والنظري في بعض الدراسات مؤشراً على انفتاح أكاديمي تجاه الفكر النسوي، إلا أن ذلك الانفتاح لا يزال بحاجة إلى تعزيز وتوسيع.

الكلمات المفتاحية: القضايا النسوية، دراسات المرأة، التمثيل الأكاديمي للمرأة، المناهج النسوية.

**Abstract:**

This study aims to analyze the academic output related to women's issues in selected Egyptian universities, by reviewing and analyzing master's and doctoral theses that adopted a feminist perspective in addressing topics related to women. The study employs a descriptive-analytical methodology within a feminist sociological framework, using qualitative content analysis as the primary tool, and applying objective analysis rules to academic documents.

The study sample consists of 31 academic theses focusing on women's issues, drawn from two theoretical faculties: 27 theses from the Faculty of Women at Ain Shams University and 11 from the Faculty of Arts at Damanhour University. The theses cover a range of topics, including education, labor, empowerment, resistance to patriarchal structures, among others, with a relative diversity in theoretical frameworks and methodologies applied.

The study reached several key findings, most notably: academic research on women's issues remains limited in quantity compared to the broader public or literary interest in the subject, indicating a relative weakness in scientific and systematic engagement. Most of the analyzed theses revolved around conventional and repetitive topics, limiting opportunities for innovation and critical advancement in the field. There is an urgent need for more in-depth and inclusive studies that consider the cultural, social, and economic diversity among women, beyond monolithic or stereotypical representations. The observed methodological and theoretical diversity in some theses suggests a degree of academic openness to feminist thought; however, this openness still requires further reinforcement and expansion.

Keywords: Feminist Issues, Women's Studies, Academic Representation of Women, Feminist Methodologies.

أولاً- مدخل إلى الإشكالية وتساولاتها:

عادة ما يميز الباحثون في مجال الدراسات النسوية بين الحركة النسائية *women movement* باعتبارها حركة اجتماعية سياسية تسعى إلى تحقيق مطالب النساء، وبين النسوية *Feminism* بأنها اتجاه فكري نظري أكاديمي يُفسر أوضاع النساء في سياقات اجتماعية وثقافية (سامية قدرى، ٢٠١٩)، وأياً كان الفرق بين المصطلحين، فقد نما الاتجاه النسوي كتطور طبيعي لكفاح النساء من أجل المساواة في الحقوق خلال الموجة الأولى من النسوية. هذا وقد مثل الاتجاه النسوي إطاراً مرجعياً في دراسات المرأة منذ الموجة الثانية للحركة النسائية وفرض نفسه على الأجندة البحثية في العديد من مجالات الدراسة الأكاديمية (علم النفس، علم الاجتماع، الأدب، اللغات وغيرها)، محاولاً أن يطرح تفسيرات مغايرة لتلك التي طرحتها الأطر النظرية الكلاسيكية لأوضاع النساء في المجتمع، وأن يقدم بدائل منهجية وطرق وأدوات بحثية من شأنها أن تُقدم فهماً أعمق لواقع، بل وتاريخ، النساء وأوضاعهن في المجتمعات المختلفة.

وقد شهدت الحركة النسوية الأكاديمية المعاصرة تطوراً هائلاً على المستويين، النظري والمنهجي، فالتأمل للتراث البحثي النسوي يُدرك مدى تنوع الموضوعات التي طُرحت ومازالت تُطرح على مستوى العمل الأكاديمي عبر العالم، وكذلك يُدرك التنوع في الرؤى النظرية والمنهجية لدراسة هذه الموضوعات، هذا وقد دعت النسويات، على اختلاف مُنطلقاتهن الفكرية، إلى البحوث والدراسات المعنية بالمرأة من خلال التحول من البحوث عن المرأة *women on Research* إلى بحوث من أجل المرأة *for Research women*، ومن ثم أحدثت النسوية زخم من الدراسات الأكاديمية الرصينة في مختلف المجتمعات ومختلف المجالات العلمية.

وفي إطار ذلك نجد أن المجال الأكاديمي المصري قد أنتج العديد من الدراسات والبحوث التي انطلقت من النسوية، من حيث الموضوعات، والمناهج والنظريات التي ساهمت في فهم واقع المرأة المصرية في مختلف المجالات: التعليم، والعمل، الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية، التمكين، مقاومة السلطة الأبوية وغيرها من الموضوعات. وفي ضوء ذلك تسعى الدراسة الراهنة إلى قراءة وتحليل التراث البحثي الأكاديمي في الجامعات المصرية (رسائل الماجستير والدكتوراة) للوقوف على الموضوعات التي تم طرحها؛ ومدى الاعتماد والاستفادة من التوجهات النظرية والمنهجية للتيارات النسوية، ولتحقيق ذلك الهدف تم طرح التساؤلات الآتية:

- ١- إلى أي مدى اتسقت موضوعات البحوث والدراسات الأكاديمية مع ما نادى به التيارات النسوية؟
- ٢- ما هي السياقات الاجتماعية التي تمت في إطارها هذه الدراسات؟
- ٣- ما هي الأطر النظرية التي استخدمتها تلك الدراسات؛ ومدى اتساقها مع ما دعت إليه التيارات النسوية الكلاسيكية والمعاصرة؟
- ٤- هل هناك اهتمام متوازن بين الباحثين الرجال/ النساء فيما يتعلق بالبحث في قضايا المرأة؟ وبالإجابة على هذه التساؤلات تكون الدراسة قد حققت أهدافها، وأوضحت إلى أي مدى تُسهم الدراسات التي اعتمدت على المداخل النسوية في دراسة قضايا المرأة المصرية، ومن ثم الوصول إلى توصيات لصانعي القرار من أجل وضع خطط وبرامج فعالة لتحقيق المساواة بين الجنسين وبناء مجتمعات أكثر عدلاً وإنصافاً.

ثانيًا أهمية الدراسة:

١ - الأهمية النظرية:

تُسهم هذه الدراسة في إثراء التراث النظري المتعلق بالدراسات النسوية، من خلال تحليل كيفية تناول قضايا المرأة في الأبحاث الأكاديمية، خصوصًا في السياق المحلي أو الإقليمي. كما تساعد على فهم أعمق للأسس النظرية والمفاهيم التي تعتمد عليها هذه الأبحاث، مما يكشف عن أي تحيزات أو نقص في معالجة قضايا المرأة. وبهذا، تُعد الدراسة إضافة مهمة لحقل الدراسات النسوية وسوسيولوجيا المعرفة، خاصة فيما يتعلق بكيفية إنتاج المعرفة المرتبطة بالنساء وأدوارهن في المجتمع.

٢ - الأهمية التطبيقية:

تبرز أهمية هذه الدراسة من الناحية التطبيقية في قدرتها على توضيح كيفية تعامل المؤسسات الأكاديمية مع قضايا المرأة في البحوث، مما يساهم في تحسين السياسات التعليمية والبحثية ذات الصلة. وتساعد نتائج الدراسة الباحثين والباحثات على اعتماد أساليب أكثر إنصافًا في تناول قضايا الجندر، وتشجع على دمج المنظور النسوي في تصميم الدراسات، بما يؤدي إلى تمثيل أفضل للنساء في المجال الأكاديمي وتطوير مناهج أكثر عدالة وشمولًا.

ثالثًا- التراث البحثي:

شهدت العقود الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في الاهتمام بالدراسات النسوية، سواء على الصعيد النظري أو التطبيقي، في ظل تحولات اجتماعية وثقافية وسياسية متسارعة أثرت على أوضاع النساء في مختلف السياقات. وتُعدّ بحوث المرأة من أبرز المداخل لفهم ديناميكيات النوع الاجتماعي، بوصفه إطارًا تحليليًا يتجاوز المفاهيم التقليدية المرتبطة بالمرأة، نحو قراءة أكثر شمولًا للبنى الاجتماعية التي تُعيد إنتاج التفاوتات الجندرية. وفي هذا السياق، يُسلط التراث البحثي الضوء على محورين أساسيين: الاتجاهات النظرية والمفاهيمية التي أسست للفكر النسوي في الدراسات الأكاديمية، والقضايا الموضوعية التي تناولتها الدراسات التطبيقية في مجال المرأة. ويوفر هذان المحوران أساسًا علميًا لفهم التحولات الفكرية والمنهجية التي مرّت بها الدراسات النسوية، وما تتيحه من إمكانات لفهم أكثر عمقًا لتعقيدات الواقع الجندري في السياقات العربية والمصرية تحديدًا.

المحور الأول: الاتجاهات النظرية والمفاهيمية للنسوية في الدراسات الأكاديمية

شهدت الدراسات الأكاديمية في العقود الأخيرة تطورًا ملحوظًا في تناول القضايا النسوية من منظور نظري ومفاهيمي متجدد. فقد ساهمت النظريات النسوية، بمختلف توجهاتها، في إعادة تشكيل الحقول المعرفية وإنتاج خطاب نقدي يتجاوز الأطر التقليدية للفهم الاجتماعي والثقافي. ويتناول هذا المحور الاتجاهات النظرية المتنوعة التي أسست للفكر النسوي داخل الأكاديمية، مثل النسوية الليبرالية، والماركسية، والراдикаلية، وما بعد الحداثة، إلى جانب تحليل المفاهيم المفتاحية المرتبطة بها كالجندر، والهوية، والتقاطع، والتمكين، وقراءة مدى تفاعلها مع السياقات الثقافية والمعرفية المحلية والعالمية.

حيث سعت دراسة (سامية قدرى، ٢٠٠١) إلى تحليل التحديات البنيوية والثقافية التي تواجه المرأة الباحثة في الجامعات المصرية، من خلال دراسة مكانة القضايا النسوية ضمن الأجندة البحثية الأكاديمية، وذلك من منظور نسوي سوسيولوجي يُعنى بفهم تفاعلات النوع الاجتماعي داخل الحقل العلمي. انطلقت الدراسة من تساؤل محوري حول مدى دمج الاعتبارات الجندرية في السياسات البحثية، ومدى تمكين النساء الباحثات من أداء أدوارهن العلمية ضمن بيئة جامعية تتسم بالتفاوت الهيكلي في الفرص والتمثيل. اعتمدت الباحثة منهجًا نوعيًا استند إلى إجراء مقابلات متعمقة مع مجموعة من الباحثات والأكاديميات في عدد من الجامعات المصرية، إلى جانب تحليل محتوى تقارير بحثية صادرة عن مؤسسات أكاديمية ومراكز دراسات محلية. وقد سعت هذه المقاربة المزدوجة إلى الكشف عن التمثيلات الرسمية وغير الرسمية لأوضاع المرأة في البحث العلمي، وكذلك تحديد موقع القضايا النسوية ضمن أولويات التمويل والاهتمام المؤسسي. كشفت نتائج الدراسة عن وجود أنماط متعددة من التهميش تواجهها الباحثات، تبدأ من التحيزات غير المعلنة في توزيع الفرص البحثية، وتمر عبر ضعف الاعتراف بكفاءاتهن العلمية، وصولاً إلى الإقصاء غير المباشر من مواقع اتخاذ القرار الأكاديمي. كما بيّنت الدراسة أن القضايا النسوية، خاصة تلك التي تتناول العدالة الجندرية، أو العنف ضد المرأة، أو المشاركة الاقتصادية والاجتماعية، لا تحظى بالأولوية في الأجندات البحثية الرسمية، وغالبًا ما تُصنّف كقضايا "هامشية" أو "غير إنتاجية" من منظور المؤسسات المانحة أو الجهات الرسمية. وأكدت الدراسة كذلك على أن غياب تكافؤ الفرص داخل البيئة الجامعية لا يقتصر فقط على الجوانب الإدارية، بل يمتد إلى المناخ الأكاديمي نفسه، الذي يتسم أحيانًا بإعادة إنتاج الأدوار التقليدية للجنس داخل الحقل العلمي. وأشارت إلى أن هذا الوضع يعيق تطوّر خطاب علمي نقدي بديل قادر على مساءلة البنى الاجتماعية والثقافية التي تُقيّد مشاركة النساء في إنتاج المعرفة.

في حين ركزت (سامية قدرى، ٢٠٠٣) في دراسة أخرى لها على تحليل العلاقة بين الحركة النسوية والفضاء الأكاديمي في مصر، من خلال دراسة حالة كلية البنات بجامعة عين شمس كنموذج لتفاعل التيار النسوي داخل المؤسسات التعليمية في ظل تأثير العولمة. اعتمدت الدراسة على الدمج بين مقاربتين: النسوية المؤسسية والتحليل الاجتماعي لأوضاع النساء، مستندة إلى مفاهيم مثل العدالة الجندرية والتمكين داخل البيئة الأكاديمية. اتبعت الدراسة منهجًا وصفيًا-تحليليًا، واستخدمت تحليل النصوص الرسمية (كالبيانات والتقارير والمنشورات)، إلى جانب دراسة ميدانية لواقع هيئة التدريس والمقررات الأكاديمية في كلية البنات. وقد أظهرت النتائج وجود حراك نسوي أكاديمي فعّال داخل الكلية، تشارك فيه نساء وأحيانًا رجال بأدوار محورية في تدريس قضايا المرأة وإجراء بحوث مرتبطة بها.

أشارت الدراسة إلى أن التأثيرات الدولية والعولمة ساهمت في إدخال مفاهيم نسوية حديثة إلى المناهج الدراسية والمشروعات البحثية داخل الجامعات المصرية، غير أن التطبيق العملي لهذه المفاهيم ظل محدودًا، نتيجةً لقيود ثقافية ومؤسسية. كما سلطت الدراسة الضوء على قضايا التمثيل الأكاديمي للمرأة، والتنميط المهني، والتحديات التي تواجهها عضوات هيئة التدريس. وخلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الأكاديمية قد تشكل فضاءً للتمكين وفرصة لتنفيذ العمل النسوي، شريطة توافر وعي جنسري مؤسس، ومناهج تعليمية داعمة، لا أن تكون مجرد انعكاس لضغوط خارجية أو استجابة للثقافة السائدة.

بينما هدفت دراسة (علياء شكري، ٢٠٠٣) إلى تحليل التحولات الاجتماعية والثقافية التي شهدتها أوضاع المرأة المصرية، من خلال استكشاف العلاقة بين العادات الشعبية، التراث الثقافي، والممارسات اليومية، وذلك بهدف فهم مدى الاستمرارية والتغير في أدوار النساء عبر مختلف الفئات العمرية والاجتماعية. اعتمدت الدراسة على إطار تحليلي متعدد التخصصات، جمع بين علم الفولكلور، علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، وانطلقت من فرضية مفادها أن التراث يشكل قاعدة للممارسات الاجتماعية الواقعية، مع توظيف مفاهيم مثل "الثبات الاجتماعي" والتغير لفهم موقع المرأة في السياق المصري خلال فترة الدراسة. اتبعت الباحثة منهجًا يجمع بين المقابلات وتحليل الحياة اليومية، مع إدماج مقاربات كمية وكيفية لرصد الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية التي تمارسها النساء، مستخدمة أدوات بحثية معتمدة من مكتب العمل الدولي بجنيف. كما أشرفت على تطوير أدلة ميدانية لجمع الفولكلور المصري، شملت المعتقدات والعادات والتقاليد المرتبطة بالنوع الاجتماعي ودورة الحياة. أظهرت الدراسة أن هناك أنشطة اقتصادية تؤديها النساء تُعد "غير مرئية" مثل العمل المنزلي والعمل غير الرسمي، وهي أنشطة لا تنعكس في الإحصاءات الرسمية، على الرغم من دورها الجوهرية في دعم الاقتصاد الأسري. كما كشفت عن أن العادات والتراث تؤدي دورًا مزدوجًا؛ إذ يمكن أن تسهم في تعزيز الثبات الاجتماعي، لكنها في سياقات أخرى تتيح إعادة تشكيل الكفاءات النسائية وتعزيز القيم التقليدية. وأبرزت الدراسة أيضًا وجود تباينات زمنية وجيلية بين النساء في الريف والحضر، خاصة في ما يتعلق بالتعليم، والعمل، والمشاركة المجتمعية، ما يعكس ديناميكيات التغير والتنوع في التجربة النسوية المصرية المعاصرة.

في حين حاولت (علياء شكري، ٢٠٠٤) في دراسة أخرى إلى تطور الخطاب النسوي العربي داخل الأوساط الأكاديمية، مع محاولة التمييز بين الخطاب النسوي ذي الطابع الأكاديمي، والخطاب النسوي المرتبط بالنشاط الميداني والاجتماعي. وركزت الدراسة على تحليل طبيعة هذا الخطاب، وحدود تفاعله مع الإطار النظري النسوي الغربي، حيث استعانت بالنظريات النسوية الليبرالية، والراдикаلية، وما بعد الحداثة، لتقييم مدى تمثّل هذه الاتجاهات في الإنتاج الفكري النسوي العربي. اعتمدت الباحثة على منهج تحليل المحتوى النوعي، وركزت على تحليل مضمون البحوث والمقالات المنشورة في المجلات الأكاديمية النسوية أو تلك التي تتناول قضايا المرأة من منظور نقدي. وتناولت بالدراسة أعمالاً نُشرت في عدد من الدوريات العلمية الصادرة عن الجامعات أو المراكز البحثية العربية، وذلك بهدف تفكيك آليات تشكّل المعرفة النسوية في السياق الأكاديمي العربي، ورصد اتجاهاتها النظرية والمنهجية. كشفت الدراسة عن وجود فجوة واضحة بين الخطاب النسوي الأكاديمي والممارسة النسوية الميدانية، حيث يطغى الطابع النخبوي على غالبية الإنتاج الأكاديمي، مما يحدّ من قدرته على التفاعل مع القضايا النسوية الحياتية والاحتياجات المجتمعية للنساء. وأشارت الدراسة إلى ضعف تمثيل النساء الناشطات ميدانيًا في الخطاب النسوي الأكاديمي، وهو ما يعكس انحيازًا للمقاربات النظرية على حساب الأصوات والممارسات المحلية. كما خلصت الدراسة إلى أن كثيرًا من الخطابات النسوية العربية تأثرت بالنماذج النظرية الغربية دون إعادة تأطيرها في سياق الواقع العربي، وهو ما يؤدي إلى اغتراب في الطرح وتراجع في التأثير المجتمعي. ودعت الباحثة إلى ضرورة تطوير خطاب نسوي عربي ينبثق من السياق الثقافي والاجتماعي المحلي، ويأخذ بعين الاعتبار التعددية والتنوع داخل المجتمعات العربية، بدلاً من الاكتفاء باستيراد النماذج الغربية وإعادة إنتاجها في بيئة تختلف جذريًا من حيث البنية الثقافية والاجتماعية والسياسية.

بينما سعت (هدى الصدة، ٢٠٠٦) إلى تحليل مدى حضور الفكر النسوي داخل المؤسسات الجامعية المصرية، وذلك عبر تتبع تمثلاته في الخطاب الجامعي الرسمي، والمقررات الدراسية، والأنشطة الطلابية، فضلاً عن رصد طبيعة التفاعل بين الطالبات والاتجاهات النسوية في السياق الأكاديمي. وقد استندت الباحثة إلى النظرية النقدية النسوية كإطار تحليلي يتيح مساءلة البنى المؤسسية والتعليمية التي تُعيد إنتاج الهيمنة الذكورية، وتُفصي الفكر النسوي أو تُفرغه من مضمونه التحريزي. اعتمدت الدراسة على منهج نوعي متعدد الأدوات، شمل إجراء مقابلات معمقة مع عدد من الأساتذة الجامعيين من تخصصات متعددة (كعلم الاجتماع، الأدب، الفلسفة، والعلوم السياسية)، بالإضافة إلى تحليل وثائق رسمية وأطروحات جامعية ذات صلة بالدراسات النسوية والنوع الاجتماعي. كما تم تناول الأنشطة الطلابية والممارسات الثقافية داخل الحرم الجامعي بوصفها مؤشرات على مدى تشكّل وعي نسوي بين الطالبات. كشفت الدراسة عن أن الفكر النسوي لا يزال يواجه مقاومة مؤسسية ملحوظة داخل الجامعات المصرية، سواء على مستوى المناهج أو السياسات أو الهيئات التدريسية. فعلى الرغم من وجود بعض المقررات التي تتناول قضايا المرأة أو الجندر، فإن أغلبها يُقدّم من زاوية تقليدية أو نمطية، ولا يعكس بالضرورة المنطلقات النقدية أو التحررية للنسوية. وقد بيّنت المقابلات أن بعض أعضاء هيئة التدريس يُبدون تحفظاً تجاه إدماج مفاهيم نسوية في التعليم الجامعي، ويرون في ذلك تهديداً لـ"الحيادية الأكاديمية" أو "القيم الثقافية السائدة".

كما أشارت الدراسة إلى وجود ازدياد ملحوظ في وعي الطالبات بالقضايا النسوية، خصوصاً في ما يتعلق بالتمييز الجندري، والعنف الرمزي، وعدم تكافؤ الفرص في الفضاء الجامعي. إلا أن هذا الوعي، كما تلاحظ الباحثة، لا يحظى بالدعم المؤسسي الكافي، سواء من حيث السياسات الجامعية، أو المناهج التعليمية، أو الإرشاد الأكاديمي، وهو ما يُفرغ هذا الوعي من قدرته على التحول إلى حراك فعّال أو خطاب معرفي مستدام. وخلصت هدى الصدة إلى أن النهوض بالفكر النسوي داخل الجامعات المصرية يتطلب تحوّلاً هيكلياً وثقافياً، يبدأ بإعادة النظر في المناهج والمقررات الدراسية، وتطوير سياسات جامعية داعمة للمساواة الجندرية، وتشجيع البحث العلمي النسوي، وتوفير مساحات حوار آمنة للطالبات داخل الحرم الجامعي. كما أكدت على أهمية دمج النظرية النسوية في التعليم الجامعي بشكل منهجي ومتعدد التخصصات، بما يُسهم في بناء خطاب أكاديمي نقدي قادر على مساءلة البنى السلطوية والمعرفية التي تُقيّد إمكانيات التغيير الاجتماعي.

من جانب آخر حاولت دراسة (أمل الصبّان، ٢٠١٣) التركيز على تحليل كيفية تمثيل قضايا النوع الاجتماعي (الجندر) في الرسائل الجامعية المصرية، بهدف تقييم مدى حضور المفاهيم الجندرية في الإنتاج الأكاديمي، والكشف عن أنماط التناول النظري والمنهجي لهذا الحقل في الأوساط الجامعية. وقد تبّنت الباحثة إطاراً نظرياً مزدوجاً يجمع بين نظرية الجندر، بوصفها أداة تحليلية لفهم التفاوتات والعلاقات الاجتماعية بين الجنسين، ونظرية التلقي، التي تُعنى بكيفية استقبال وإعادة إنتاج المعاني داخل النصوص الأكاديمية. اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المحتوى النوعي والكمي، وركزت على تحليل عينة من رسائل الماجستير والدكتوراه المُنجزه في الجامعات المصرية خلال فترة زمنية امتدت لعشر سنوات، في تخصصات متنوعة مثل علم الاجتماع، الإعلام، الأدب، الدراسات التنموية، والعلوم السياسية. وقد تم تصنيف الرسائل بحسب التخصص، والمنهجية المستخدمة، وطبيعة المفاهيم الجندرية المطروحة، والكيفية

التي يتم بها تأطير قضايا المرأة والنوع الاجتماعي داخل النص الأكاديمي. كشفت النتائج عن أن التناول الأكاديمي لقضايا الجندر لا يزال في مجمله تقليدياً ومحافظاً، إذ تبين أن عددًا من الرسائل يعيد إنتاج الصور النمطية عن المرأة ودورها الاجتماعي، دون مساءلة نقدية أو تحليل بنيوي لهذه التصورات. كما لاحظت الباحثة أن بعض الدراسات، رغم تناولها لموضوعات ترتبط بالجندر، تتعامل معها بطريقة تجزيئية أو سطحية، ما يعكس غياب الوعي النظري المتماسك بمفهوم الجندر كمفهوم تحليلي متعدد الأبعاد. ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة هو هيمنة المنهج الكمي الوصفي على حساب المناهج النقدية أو التحليلية، حيث ركزت أغلب الرسائل على جمع بيانات رقمية عبر الاستبيانات أو التحليل الإحصائي، دون التعمق في قراءة البنى الاجتماعية والثقافية التي تُعيد إنتاج الفجوات الجندرية. هذا التوجّه المنهجي، وفقًا للباحثة، أدى إلى تحييد البعد السياسي والنقدي لقضايا النوع الاجتماعي، وقُل من قدرة هذه الرسائل على تقديم مقاربات معرفية بديلة أو تفكيك الخطاب السائدة.

وفي هذا السياق سعت دراسة (محمد موسى وآخرون ٢٠٢١) إلى استقصاء العوامل التي تفسّر ضعف تمثيل النساء الأكاديميات في المناصب الإدارية والقيادية العليا داخل الجامعات المصرية. وقد تبنت الدراسة مقارنة نوعية تهدف إلى استكشاف التصورات الشخصية والبنوية لدى قادة المؤسسات الأكاديمية بشأن قضايا القيادة الجندرية، وما يعيق وصول النساء إلى مواقع صنع القرار في الحقل الجامعي. اعتمد الباحثون على المقابلات مع 22 قائدًا أكاديميًا يشغلون مناصب إدارية عليا (رؤساء جامعات، عمداء كليات، نواب رؤساء، وغيرهم) في عدد من الجامعات الحكومية المصرية. وقد وُظف هذا المنهج لفهم الخطاب المؤسسي السائد حول النوع الاجتماعي والقيادة، والكشف عن التفسيرات التي يقدمها أصحاب القرار بشأن محدودية مشاركة النساء في هياكل الحكم الجامعي. كشفت الدراسة عن أن الثقافة المؤسسية القائمة داخل الجامعات المصرية لا تزال تُكرّس التحيزات الجندرية، سواء بشكل صريح أو ضمني، إذ تميل إلى إعادة إنتاج أنماط تقليدية من القيادة مرتبطة بالرجولة والسلطة الأبوية. وأشار كثير من المشاركين إلى أن الأعراف المؤسسية تعيق ترشيح النساء للمناصب العليا، بسبب تصورات نمطية حول "القيادة الفعالة" باعتبارها سلوكًا ذكوريًا بطبيعته. كما أبرزت الدراسة الدور المحوري للعوامل العائلية والاجتماعية، إذ تُفرض على الأكاديميات التزامات أسرية تُعتبر – وفقًا لرؤية بعض القادة – "غير منسجمة" مع متطلبات العمل القيادي، الذي يتطلب وقتًا وجهدًا واستمرارية يصعب على النساء تحملها في ظل الأدوار المجتمعية المفروضة عليهن. هذه الرؤية تُشير إلى استمرار تمثّل "عبء الأدوار المزدوجة" كمبرّر لتبرير غياب النساء عن مواقع القيادة. أحد النتائج اللافتة تمثّلت في الافتقار إلى سياسات مؤسسية واضحة لدعم النساء الأكاديميات، مثل غياب برامج تدريب القيادة، أو خطط التمكين الإداري، أو سياسات التمييز الإيجابي. كما لاحظت الدراسة ضعف دعم الإدارات الجامعية للنساء الطامحات للترقّي الإداري، وعدم وجود مسارات واضحة أو عادلة لتمكينهن من الوصول إلى المناصب العليا.

في حين سعت دراسة كلاً من (محمد موسى، دعاء الثلاثيني، وهالة عبد الغفار، ٢٠٢٣) إلى فحص الطرق غير الرسمية التي تلجأ إليها الأكاديميات في الجامعات العامة المصرية للتعامل مع غياب الدعم المؤسسي، ولا سيما من خلال استخدام المحسوبية (cronyism) كألية تكيفية في مواجهة التحديات الهيكلية المتعددة التي تعيق تقدمهن المهني. ركّزت الدراسة على فهم كيف تخلق النساء العاملات في الحقل

الأكاديمي مساحات دعم بديلة في ظل ثقافة جامعية تعاني من نقص في السياسات المؤسسية التي تراعي الفوارق الجندرية، وكيف تلعب العلاقات الشخصية وشبكات النفوذ غير الرسمية دورًا في تسهيل الوصول إلى الفرص، أو تجاوز بعض العقبات المرتبطة بالأعباء الأكاديمية والاجتماعية. اعتمدت الدراسة على المقابلات المتعمقة، حيث تم إجراء مقابلات مع 32 أكاديمية من أربع جامعات مصرية حكومية مختلفة. وقد غطت العينة مجموعة متنوعة من التخصصات والمستويات الوظيفية، ما أتاح فهمًا متعدد الأبعاد لتجربة النساء في الحقل الأكاديمي المصري. أظهرت النتائج أن الأكاديميات المصريات يواجهن ضغوطًا متعددة تتمثل في أعباء بحثية متزايدة، متطلبات تدريس مرهقة، إلى جانب التزامات أسرية واجتماعية تُثقلها على توازنهن المهني والشخصي. وفي ظل هذا الواقع، تلجأ بعض الأكاديميات إلى بناء علاقات شخصية مع المسؤولين أو الزملاء النافذين كآلية للتغلب على العوائق المؤسسية مثل ضعف الوصول إلى الموارد، وغياب الشفافية في الترقية، أو التمييز غير المعلن في توزيع المهام الأكاديمية. ورغم أن الباحثين لم يقدموا المحسوبة بوصفها ممارسة إيجابية بالضرورة، فإنهم فسّروا اللجوء إليها باعتبارها استجابة عقلانية من النساء لواقع غير عادل، وكنتيجة لانعدام الدعم الرسمي، وعدم وجود سياسات واضحة لتمكين النساء أو توفير مسارات مهنية عادلة. كما أبرزت الدراسة أن هذه الممارسات لا تُمكن النساء بالمعنى الجندري الفعّال، بل قد تؤدي إلى إعادة إنتاج أنماط السلطة الذكورية داخل المؤسسات، وإن كانت تُسهّل مؤقتًا عبور بعض الحواجز.

أما دراسة (أمينة صبور، ٢٠٢٤) ركزت على تحليل التجربة القيادية للنساء الأكاديميات داخل مؤسسات التعليم العالي المصرية، وتحديدًا في الجامعة الأمريكية بالقاهرة (AUC)، من خلال التركيز على العوامل المهنية، الاجتماعية، والمؤسسية التي تُشكل هذه التجربة. تنطلق الباحثة من إطارين نظريين مترابطين هما: النسوية التي تُعنى بفهم التداخل بين الجندر، الطبقة، الخلفية الثقافية، والعمر، ونظرية ما بعد البطريركية التي تُحلل كيف تُعاد إنتاج السلطة الذكورية داخل المؤسسات الحديثة رغم مظاهر التحديث السطحي. اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة وأجرت مقابلات مع عشر قائدات أكاديميات من تخصصات ومواقع إدارية مختلفة، بهدف فهم تجاربهن في التقدم المهني، والتفاعل مع السياسات الجامعية، والتعامل مع التحديات المتعلقة بتوازن العمل والحياة. وقد بينت نتائج الدراسة أن نجاح المرأة في القيادة الأكاديمية لا يُمكن فهمه بشكل أحادي أو معزول، بل هو نتاج تفاعل معقد بين متطلبات الوظيفة الأكاديمية، والمسؤوليات الاجتماعية والعائلية، والبنية التنظيمية للمؤسسة الجامعية. كما كشفت أن كثيرًا من الأكاديميات يعانين من غياب الدعم المؤسسي الكافي، وضعف السياسات التي تراعي احتياجاتهن المتقاطعة، وهو ما يدفع بعضهن إلى الاعتماد على الموارد الذاتية أو الدعم غير الرسمي لتجاوز العقبات. وتُظهر الدراسة أن التمكين المؤسسي للمرأة في المجال الأكاديمي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تبني رؤية تقاطعية في تصميم السياسات، تشمل برامج توجيه مهني، وتدريب على القيادة، وتوفير بيئة عمل مرنة تراعي التزامات النساء المتعددة. وتوصي الباحثة بإعادة صياغة سياسات الجامعات المصرية بشكل يُعزز الشمول والمساواة، ليس فقط على مستوى التمثيل العددي، بل من حيث تفكيك البنى المؤسسية المعيقة للعدالة الجندرية.

المحور الثاني: القضايا والموضوعات النسوية المتناولة في بحوث المرأة:

تركز الدراسات النسوية التطبيقية على معالجة القضايا الواقعية التي تواجهها النساء في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. ويستعرض هذا المحور أبرز الموضوعات النسوية التي تناولتها بحوث المرأة في السياقات المختلفة، مثل: التمييز الجندري، والعنف القائم على النوع، وتمثيل النساء في الإعلام والتعليم، والمشاركة السياسية، وقضايا العمل والرعاية، والتمكين... إلخ. ويعكس هذا التناول تنوعاً في المنهجيات البحثية واهتماماً متزايداً برصد التغيرات والتحولات في واقع النساء، خاصة في السياقات العربية والمجتمعات النامية.

هدفت دراسة (ريهام عبد العظيم، ٢٠٠٧) إلى استكشاف طبيعة حرية المرأة الممنوحة داخل المجتمع المصري، من خلال تحليل الأبعاد الثقافية والاجتماعية التي تسهم في تشكيل مفهوم "حرية المرأة"، وكذلك تحديد العوامل التي تؤثر في اتساع أو تقييد هذه الحرية. وقد أولت الباحثة اهتماماً خاصاً بالتراث الشعبي كعنصر مركزي في تشكيل الوعي الجمعي تجاه المرأة، حيث تناولت بالتحليل الأمثال والحكايات والمرويات الشفاهية التي يتم تداولها في الثقافة اليومية. قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية في حي الجمالية، أحد الأحياء الشعبية العريقة في قلب القاهرة، الذي يتميز بتراثه الثقافي الغني وارتباطه العميق بالموروث الشعبي. ووفّر هذا الموقع بيئة مثالية لفهم العلاقة بين الثقافة الشعبية وتمثيلات حرية المرأة في سياق مجتمعي تقليدي. اعتمدت الباحثة على النظرية النسوية بتياراتها المختلفة (الليبرالية، الراديكالية، والماركسية) كإطار نظري رئيسي لتحليل كيفية بناء الصور الاجتماعية للمرأة داخل الثقافة الشعبية، وكيف يتم من خلال هذه الصور إعادة إنتاج علاقات الهيمنة الذكورية. ساعد هذا الإطار في تسليط الضوء على العمليات الرمزية التي تُقيد أدوار المرأة تحت مسمى "الحرية"، وتكشف الطابع المُقنع أحياناً للقيود الاجتماعية المفروضة عليها. أظهرت النتائج أن مفهوم حرية المرأة في السياق المدروس ليس مفهوماً موضوعياً أو قائماً على الحقوق الفردية، بل هو مشروع بنقائيد ثقافية عميقة تُعيد صياغته ضمن معايير الطاعة، والشرف، والانضباط الاجتماعي. وأبرزت الدراسة كيف تسهم المرويات الشعبية، سواء من خلال الأمثال أو القصص المتداولة، في تقييد تصورات النساء عن أنفسهن ودورهن، وفي ترسيخ صورة المرأة الخاضعة أو المُتلى بحسب المعايير الذكورية. كما كشفت الدراسة عن بعض التناقضات داخل هذا التراث نفسه؛ فبينما يُعيد إنتاج القيود، يحمل في طياته أيضاً عناصر يمكن تأويلها كمحاولات رمزية للمقاومة أو التمرد، لكنها تبقى هامشية وغير مهيمنة على الخطاب الشعبي العام.

في حين ركزت دراسة (Aya M. Ateya, 2021) على تحليل صور التمكين النسائي في السينما المصرية خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١١، مع التركيز على تأثير مشاركة النساء في صناعة الأفلام على هذه التمثيلات. اعتمدت الدراسة على الإطار النظري لمفهوم التمكين النسائي المستمد من أفكار Paulo Freire، بالإضافة إلى استخدام مفهوم "الإطارات (framing)" لتحليل كيفية عرض النساء وأدوارهن في الأفلام. اتبعت الدراسة منهج تحليل المحتوى لعدد ٢٠ فيلماً مصرياً من تلك الفترة، إلى جانب إجراء مقابلات مع ممارسات سينمائيات ومؤسسات فنية معنية بصناعة السينما، وذلك لفهم السياقات والعمليات التي تؤثر في إنتاج هذه التمثيلات. وأظهرت النتائج تحسناً ملحوظاً في تصوير المرأة في أدوار العمل والتعليم، حيث باتت تظهر كفاعلة وذات دور اجتماعي مهم، ما يعكس تحولات في المجتمع المصري

وتأثير الحركات النسوية. مع ذلك، أبرزت الدراسة أن بعض القضايا الاجتماعية المتعلقة بالمرأة، مثل حالة الأرملة والعزباء، لا تزال تعاني من النمطية والتمثيلات النمطية التقليدية، إذ تم تصوير هذه الفئات غالبًا بشكل سلبي أو محدود، مما يعكس استمرار وجود بعض الصور النمطية التي تعيق التمكين الكامل للمرأة في المجتمع. تُعد هذه الدراسة إضافة مهمة لفهم العلاقة بين تمثيل المرأة في السينما والتغيرات الاجتماعية، كما تسلط الضوء على دور النساء في صناعة الأفلام كعامل مؤثر في تطوير الصورة النسائية على الشاشة. واختتمت الدراسة بضرورة تفكيك الخطاب الثقافي السائد من منظور نقدي نسوي، والدعوة إلى إعادة قراءة التراث الشعبي قراءة بديلة تُحرر المرأة من الصور النمطية وتُعيد لها agency (الفاعلية) داخل الثقافة والمجتمع.

ركزت دراسة (Deema Refai, 2022 & Nermin Elkafraw) على تحليل دوافع التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات، مع إيلاء اهتمام خاص بدورهن في قيادة المشاريع الصغيرة، بوصفها أداة لتحقيق الاستقلال الذاتي والمساهمة في التنمية المحلية. وقد استندت الباحثتان في دراستهما إلى الإطار النظري لما يُعرف بـ"نظرية الزخم النسوي في التعليم والتطور الاقتصادي الريفي"، التي تركز على كيفية تفاعل العوامل الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية لتعزيز مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي المنتج. اعتمدت الدراسة على المقابلات كأداة أساسية لجمع البيانات، حيث أجرت الباحثة مقابلات معمّقة مع ٢٠ امرأة من خلفيات ريفية متنوعة، شملت مناطق حضرية وريفية ضمن محافظات مختلفة، مما أتاح نظرة أكثر شمولاً لتجارب النساء في بيئات اجتماعية واقتصادية متعددة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الدوافع الذاتية، وعلى رأسها الرغبة في تحقيق الاستقلال المالي والحرية الشخصية، كانت من المحفزات الرئيسية لدخول النساء مجال ريادة الأعمال، حتى في ظل وجود عوائق تنظيمية ومجتمعية مثل القيود البيروقراطية، والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، ونقص الدعم المؤسسي. كما بيّنت الدراسة أن معظم المشاركات واجهن تحديات متعلقة بالحصول على التمويل والتدريب، إلى جانب صعوبات في التوفيق بين الأدوار التقليدية للمرأة والالتزامات المهنية. كما تشير هذه النتائج إلى أهمية تعزيز السياسات الداعمة للنساء الريفيات، ليس فقط على مستوى توفير الموارد الاقتصادية، بل أيضًا من خلال تمكينهن تربويًا واجتماعيًا، بما يعزز من فرصهن في المساهمة الفعّالة في الاقتصاد المحلي والوطني.

ركزت دراسة (حورية بالأطرش وأنفال تقریب، ٢٠٢٤) على تحليل دور المقولة النسوية في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الجزائرية، وذلك من خلال تسليط الضوء على تجارب النساء المقاولات في مدينة ورقلة. وهدفت الدراسة إلى فهم كيفية إسهام النساء في القطاع المقاولاتي في تجاوز المعوقات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجههن، بالإضافة إلى تحليل الأثر المباشر لممارساتهن المقاولاتية على تعزيز مكانتهن داخل الأسرة والمجتمع. اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي، حيث استخدمت الباحثتان أداة الاستبيان كوسيلة رئيسية لجمع البيانات، وتم تطبيقه على عينة قصدية مكونة من ٥٠ امرأة تمتهن المقولة في ورقلة، ويمثلن شرائح مختلفة من حيث العمر، المستوى التعليمي، ونوع النشاط المقاولاتي (تجاري، خدماتي، إنتاجي...). وتم تصميم الاستبيان لقياس عدة أبعاد تتعلق بالتمكين، مثل الاستقلال المالي، القدرة على اتخاذ القرار، المشاركة الاجتماعية، وتغيير الصورة النمطية عن المرأة في المجال الاقتصادي. أظهرت نتائج الدراسة أن المقولة النسوية تشكل أداة فعالة في تمكين النساء على عدة مستويات، حيث بيّنت

معظم المشاركات أن خوض تجربة المقالة أتاح لهن فرصًا أكبر في تحقيق الاستقلالية المادية، وتطوير الذات، والاندماج الفاعل في محيطهن الاجتماعي. كما أكدت النتائج أن التمكين لا يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي، بل يشمل جوانب أخرى متعلقة بالثقة بالنفس، واتساع آفاق الطموح، وتعزيز الوعي بالحقوق والقدرات الذاتية. مع ذلك، أشارت الدراسة إلى وجود تحديات مستمرة، أبرزها القيود البيروقراطية، وضعف الدعم المؤسسي، والممانعة الاجتماعية المرتبطة بالأدوار التقليدية للجنسين. وقد خلصت الباحثتان إلى ضرورة وضع سياسات داعمة للمقالة النسوية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصية السياق الثقافي والاجتماعي المحلي، من أجل تعزيز فرص النساء في لعب أدوار قيادية ومستقلة ضمن النسيج الاقتصادي الوطني.

التعليق على التراث البحثي:

أولاً- أوجه التشابه:

يشارك المحوران في الانطلاق من منظور نسوي ناقد يسعى إلى تفكيك البنى الاجتماعية والثقافية التي تركز التفاوت الجندي، كما يتقاطعان في التأكيد على مركزية المرأة بوصفها فاعلاً في إنتاج المعرفة وفي مقاومة أشكال التهميش المؤسسي والثقافي. ويلاحظ كذلك أن الدراسات الواردة في كلا المحورين اعتمدت مناهج نوعية وتحليلية تتسم بالعمق، وتستند إلى أطر نظرية نسوية متعددة (ليبرالية، راديكالية، ما بعد حداثة، تقاطعية)، ما يعكس نضجاً في المقاربات البحثية وتنوعاً في زوايا التناول.

ثانياً: أوجه الاختلاف

يتميز المحور الأول بالتركيز على الإسهامات النظرية والفكرية للحركة النسوية داخل المؤسسات الأكاديمية، مع تحليل علاقة الفكر النسوي بالخطاب الجامعي والسياسات البحثية. ويتناول هذا المحور كيفية حضور القضايا الجندرية في إنتاج المعرفة، ويكشف عن التوتر القائم بين الفكر النسوي والمؤسسات الجامعية المهيمنة. كذلك، فإن الدراسات النظرية في المحور الأول ركزت غالباً على الفضاءات المؤسسية والنخبوية (مثل الجامعات والمراكز البحثية)، بينما تركز الدراسات التطبيقية في المحور الثاني على الشرائح الاجتماعية المختلفة، بما في ذلك النساء الريفيات والمقاولات والناشطات الميدانيات.

يبرز هذا التناول المتكامل للمحورين الحاجة الملحة إلى تكريس منظور نسوي نقدي في دراسة قضايا المرأة، سواء على المستوى النظري أو العملي. فالقضايا النسوية لم تعد موضوعات هامشية أو فرعية، بل أصبحت مدخلاً لفهم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بعمق وتحليل البنى السلطوية التي تُقيد تحرر النساء ومشاركتهن. إن استحضار هذه القضايا في البحث العلمي لا يُعزز فقط العدالة الجندرية، بل يسهم أيضاً في تطوير خطاب علمي بديل يُقاوم التراتيبات المعرفية التقليدية، ويدفع نحو إحداث تحوّل مؤسسي وثقافي يُعيد للمرأة مكانتها كفاعل اجتماعي كامل ومتكافئ. ومن هنا، تنبع أهمية الدراسة الحالية في مواكبتها لهذا التوجه، وسعيها إلى إعادة موضعه القضايا النسوية في قلب البحث العلمي والتحليل الأكاديمي.

ثالثًا- مفاهيم الدراسة:

١- النسوية Feminism

هي توجه فكري وحرّاك اجتماعي يرفض التمييز القائم على النوع الاجتماعي، وينتقد وضع المرأة في المجتمعات التي تُصنّف الرجال والنساء ضمن أدوار اقتصادية وثقافية غير متكافئة. تنطلق النسوية من قناعة بأن هذا الظلم ليس قدرًا محتومًا، بل يمكن تغييره؛ وترى أن للمرأة القدرة على التأثير في النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من خلال العمل الجماعي والتنظيمي. وتهدف النسوية في جوهرها إلى إعادة تشكيل مكانة المرأة في المجتمع بما يضمن العدالة والمساواة (سامية قذري، ٢٠١٦) وتُعرف النسوية أيضًا بأنها مجالًا بحثيًا وإطارًا فكريًا نظريًا عابرًا للحقول المعرفية: علم النفس، علم الاجتماع، والدراسات الأدبية والبيئية والفلسفة... وغيرها من العلوم. هذا إلى جانب اعتماده منهجيًا على طرق وأدوات بحثية مُغايرة لتلك الأدوات والطرق التقليدية التي ترى النسويات أنها غير ملائمة لتحقيق أهداف البحث النسوي ألا وهو الكشف عن الممارسات الجندرية والذكورية التي تحول بين الجنسين، فالدراسات النسوية هي من المجالات البحثية الحديثة نسبيًا والتي ارتبطت مضمونها بدراسة ومعالجة الكثير من القضايا المجتمعية وتفسير الظواهر التي تعيق تقدم المرأة سواء لجنسها عند الولادة أم لنوعها الاجتماعي (سارة نبيل سعد عبد العزيز، ٢٠٢٢).

وتشير النسوية، إجرائيًا، إلى مجموعة من المواقف والأفكار والممارسات التي تتبناها الباحثات والباحثون في دراسات المرأة، والتي تُعنى بتحليل واقع المرأة في المجتمع، وكشف أوجه التمييز أو التهميش أو عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي (الجندر). ويُقاس هذا المفهوم من خلال مضامين الدراسات التي تتبنى رؤى نقدية للهياكل الاجتماعية والثقافية التي تُقصي النساء أو تحد من أدوارهن، كما يظهر في اختيار الموضوعات، والمنطلقات النظرية، والمفاهيم المستخدمة، وأدوات التحليل، والتوصيات المعروضة في تلك الدراسات.

٢- دراسات المرأة

شهدت حقبة السبعينيات من القرن العشرين اهتمامًا متزايدًا بدراسات المرأة، خاصة بعد إطلاق العام ١٩٧٥م عامًا عالميًا للمرأة. ومنذ ذلك التاريخ عملت كافة المؤسسات البحثية والأكاديمية على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي من وضع قضايا المرأة على أولوية أجندتها البحثية. ففي أوائل السبعينيات، ظهر أول برامج لدراسات المرأة، ويؤرخ لانطلاق التيار النسوي في الأكاديمية بتأسيس دورية Feminist Studies في عام ١٩٧٢، ثم دورية Signs في عام ١٩٧٥، ومع تأسيس دورية Gender & Society عام ١٩٨٦ كانت دراسات المرأة قد باتت حاضرة بقوة في العديد من الجامعات والكليات في جميع أنحاء العالم (رشا سهيل منصور، ٢٠١٩).

وإذا انتقلنا من السياق العالمي إلى السياق العربي عامة والمصري تحديدًا، نجد أن ثمة اهتمامًا واضحًا منذ ثمانينيات القرن العشرين بدراسات المرأة من منظور نسوي، ففي هذه المرحلة قامت منظمة العمل الدولية بإجراء دراسة مقارنة في ثلاث دول من بينها مصر، حيث أجريت دراسات وبحوث ميدانية تناولت أوضاع النساء في كل من الريف والحضر. فقد قام فريق بحثي بإعداد برنامج استمر لعدة سنوات، كان بمثابة

الإنطلاقة الأولى في دراسات المرأة من منظور نسوي. وتوالت فيما بعد الاهتمامات الأكاديمية بالتيار النسوي لا داخل المراكز البحثية فحسب، بل داخل الجامعات حتى غير تلك التي تختص بدراسات المرأة بطريقة مباشرة (تاكر، جوديث، ١٩٩٥). وفي هذا الإطار، أطلقت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة برنامج الماجستير المهني في "النوع الاجتماعي والتنمية" بجامعة ساسكس البريطانية. كما تُقدم كلية البنات بجامعة عين شمس برنامج ماجستير متخصص في "دراسات المرأة والتنمية". وفي السنوات اللاحقة، شهدت عدة جامعات عربية تطورًا ملموسًا في هذا المجال، من خلال تقديم دبلومات وبرامج ماجستير متنوعة تتناول قضايا المرأة والنوع الاجتماعي في تداخله مع مجالات أخرى كالقانون والتنمية، وذلك ضمن توجه أكاديمي يعكس تنامي الوعي بأهمية هذا الحقل البحثي في تحليل التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمعات العربية.

وفي تسعينيات القرن نفسه، شهدت المنطقة العربية تطورًا نوعيًا في هذا المجال، حيث تأسس أول برنامج أكاديمي متخصص في دراسات المرأة في جامعة بيرزيت بفلسطين عام ١٩٩٤م، ليُعد الأول من نوعه مستوى الوطن العربي. وتطور هذا البرنامج لاحقًا ليُصبح معهدًا مستقلًا في عام ١٩٩٨م، كما يُعد أول معهد في المنطقة يمنح درجة الماجستير في تخصص "النوع الاجتماعي والتنمية". واستكمالًا لهذا المسار، أُطلق المعهد في عام ٢٠١٤م أول برنامج بكالوريوس في دراسات المرأة، ليواصل ريادته في هذا الحقل المعرفي (نوره فرج المساعد، ٢٠٠٠).

وتزايدت المؤسسات التي تبنت هذا الحقل البحثي في العقد الأخيرين. فقد بدأت كلية الآداب بجامعة بيروت العربية منذ عام ٢٠١٠م بتقديم دبلوم متخصص في دراسات المرأة، مما يعكس تزايد الوعي بأهمية هذا المجال في السياقات الأكاديمية اللبنانية. وفي السودان، تُعد جامعة أحفاد للبنات من المؤسسات الرائدة في هذا المجال، حيث أطلقت برنامجًا للدراسات العليا تحت عنوان "النوع الاجتماعي والتنمية"، ضمن وحدة دراسات المرأة في الجامعة. وقد شهد هذا البرنامج نقلة نوعية في يوليو ٢٠١٠م، حيث تحول المعهد الإقليمي المحدود لدراسات الجندر والتنوع والسلام وحقوق الإنسان، ليكتسب بعد إقليميًا موسعًا في مقاربه لقضايا النوع الاجتماعي. أما في الأردن، فقد تأسس مركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية عام ٢٠٠٦م، الذي يُعد من أبرز المؤسسات المتخصصة في هذا المجال، حيث يقدم برنامج ماجستير في دراسات المرأة يدمج بين الأبعاد النظرية والتطبيقية. وفي تونس، يقدم المعهد العالي للعلوم الإنسانية برنامج ماجستير في الدراسات النسوية، يهتم بالتحليل الثقافي والاجتماعي لقضايا المرأة من منظور نقدي. ومن جهة أخرى، تُعد جامعة صنعاء في اليمن المؤسسة الوحيدة في العالم العربي التي تقدم برامج متكاملة على مستويي الماجستير والدكتوراه في مجالات ذات صلة بالنوع الاجتماعي والتنمية الدولية، وذلك من خلال مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية التابع لها (عديلة محمد طاهر، ٢٠١٥). ويلاحظ أن معظم هذه البرامج، رغم تنوعها من حيث التسمية والمؤسسة الأكاديمية، تشترك في تركيزها على التقاطع بين قضايا النوع الاجتماعي والتنمية، أو النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، مما يعكس توجهًا معرفيًا يعزز من تكامل الدراسات النسوية مع قضايا التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعي في السياقات العربية.

ومن الملاحظ أن معظم برامج دراسات المرأة والنوع الاجتماعي في الجامعات العربية تتمحور بشكل رئيسي حول تقاطع النوع الاجتماعي مع قضايا التنمية. وعلى الرغم من أهمية تفكيك تحليل هذا التقاطع وفهم أبعاده وآثاره، فإن هذا التركيز يعكس تأثر هذه البرامج في إعداد وصياغة مناهجها وتصميم مقرراتها بالأجندة الدولية، لا سيما سياسات الأمم المتحدة، على حساب الانطلاق من الفكر النسوي المحلي والحركات النسوية التاريخية في المنطقة (الأمم المتحدة، الاسكوا، ٢٠٠٥) ونتيجة لذلك، لم تتأسس هذه البرامج على مرتكزات معرفية ونظرية مماثلة لتلك التي قامت عليها برامج مماثلة في دول مثل: الولايات المتحدة، وكندا، وبريطانيا، والهند، أو في دول أفريقية كنيجيريا، وغانا، وموزمبيق. وقد أدى هذا التوجه المقصود إلى غياب المنظور النسوي التحليلي والنقدي عن غالبية البرامج، والتي تغيب تاريخ الحركات النسوية العربية وتفاعلها مع البنى الاجتماعية والسياسية، ويمكن القول إن هذه الاختبارات أدت إلى تهميش الهوية المعرفية لتلك البرامج، وسلبها وظيفتها النقدية والاجتماعية المنشودة.

رابعًا- نحو إطار نظري للدراسة:

ثار جدل كبير حول مفهوم النسوية والنسويات بين المختصين بدراسات المرأة وبين العامة على حد سواء، هل تشير إلى مجموعة من الحركات الاجتماعية والسياسية والأيدولوجيات التي تهدف إلى تعريف وتأسيس المساواة السياسية والاقتصادية والشخصية والاجتماعية بين الجنسين، وتسعى إلى إيجاد فرص ونتائج تعليمية ومهنية للمرأة مساوية للرجل، ولذلك طالبت الحركة النسوية ولا تزال تطالب بحقوق المرأة في: التعليم، والعمل، والمساواة في الأجور، والتصويت، وشغل مناصب عامة، والملكية، والمشاركة في العقود، والحصول على حقوق متساوية في الزواج وإجازة الأمومة... إلخ. وفي الآونة الأخيرة برزت مجموعة من القضايا عملت النشاطات عليها مثل: الإجهاض القانوني والدمج الاجتماعي، وحماية الفتيات والنساء من الاغتصاب والتحرش الجنسي والعنف الأسري (أميمة أبو بكر، وشيرين شكري، ٢٠٠٢).

والجدير بالذكر، أن النظرية النسوية تزامنت مع ظهور الحركة النسائية، إلا أنها طورت منظورات أطروحات نظرية كانت هي بمثابة إطار مرجعي لدراسات المرأة، من خلال تقديم مفاهيم وتفسيرات مغايرة لتلك التفسيرات التي تقدمها الأطر الكلاسيكية والحديثة، بل وتسعى إلى طرح مناهج وطرق وأدوات من شأنها (سامية قدي، ٢٠٢٠)، ويمكننا أن نميز بين ثلاثة موجات من النسوية تعكس كل منهما مرحلة من مراحل الحركة النسائية إلى جانب تبلور تيارًا نسويًا أكاديميًا يسعى إلى تطوير نظريات ومناهج تتوكل مع التطورات والتحويلات التي تطرأ على النساء في مختلف مجتمعات العالم.

فقد رأت **الموجة الأولى** أن الاختلافات البيولوجية هي التي حصرت النساء في العمل المنزلي وتربية الأطفال، بينما رأت **الموجة الثانية** أن الاختلافات بين الذكور والإناث يعود إلى عملية التنشئة الاجتماعية التي تضع النساء في موضع اللامساواة من خلال الأدوار التي ترسمها لهن كأمهات وزوجات وتحرمهن من الأدوار التي يقوم بها الرجال؛ بعبارة أخرى تحول الاهتمام من النظر إلى العلاقة بين الذكور والإناث في ضوء مفهوم الجنس sex إلى مفهوم النوع gender. وقد بدأت **الموجة الثانية** من النسوية منذ ستينيات القرن العشرين من خلال الحركة التي أطلق عليها "حركة التحرر النسائي" أو حركة التمركز حول الأنثى" (عبد الوهاب المسيري، ١٩٩٧). وقد سادت تلك الحركة في جميع أنحاء العالم؛ حيث طرقت بعض القضايا المسكوت عنها، خاصة ما يتعلق بالمسائل الجنسية والسياسة، ونتج عن هذا الحراك الفكري العديد

من الكتابات التي مهدت لان تتحول الحركة النسائية إلى حركة أكاديمية رصينة ومؤثرة لا في مجال الدراسات النسوية فحسب، بل في غيرها من المجالات.

أما فيما يتعلق **بالموجة الثالثة** من الحركة النسوية والتي تعرف "بما بعد النسوية"، فقد شهدت تطوراً هائلاً على المستويين النظري والمنهجي؛ فقد سعت إلى دراسة أوضاع المرأة وقضاياها دراسة علمية منهجية لتفسير وضعها المتدني في المجتمع منطلقاً من تصورات علمية سابقة عن العلاقات الاجتماعية، خاصة علاقة الرجال بالنساء، داخل المجتمعات التاريخية والحديثة (نرجس رودكر، ٢٠١٩). ويمكننا التمييز بين ثلاثة اتجاهات نظرية تمثل الأفكار النسوية مرتبة تاريخياً، وإن كانت تستخدم جميعها أو إحداها في تحليل وتفسير أوضاع المرأة في أي مجتمع من المجتمعات، وهذه الاتجاهات هي:

- الاتجاه الليبرالي Liberal Feminism :

يركز هذا التيار البحثي على فكرة تحقيق المساواة وفقاً لإمكانات وطاقات كل فرد في المجتمع، كما يركز على مفهوم حرية المرأة وكيفية تحقيقها لهذه الحرية وحصولها على الحقوق المساوية للرجال، كالحق في الانتخاب، وغيرها من الحقوق المدنية والسياسية بصورة تمنحها قدراً من الحرية والمساواة والكرامة. وتتصل الفكرة الرئيسية لهذا التيار في عملية التنشئة الاجتماعية Socialization والمؤسسات القائمة عليها كالأُسرة، والنظام التعليمي، والإعلام؛ فمن خلال التنشئة الاجتماعية يؤدي الأفراد أدواراً اجتماعية دون وعي وسرعان ما تتحول هذه الأدوار إلى نظام للمكانة يضع النساء في وضع متدن. وعلى الرغم من أن هذه الأدوار النوعية متأصلة في الثقافة، إلا أنها يمكن أن تتغير من خلال تدريب اجتماعي يتلقاه الذكور والإناث منذ طفولتهم، ومن خلال تحدي الأدوار النمطية التي من شأنها استمرار التحيز ضد المرأة. والجدير بالذكر أن هذا الاتجاه قد أسهم في إصلاح نظم الرعاية الاجتماعية والتعليم والخدمات الصحية التي استفادت منها ملايين النساء في حياتهن (سارة جامبل، ٢٠٠٢).

- الاتجاه الماركسي (الاشتراكي) Socialist Feminism :

يؤكد هذا الاتجاه على العلاقة بين الرأسمالية والسلطة الأبوية التي نشأت مع تطور الملكية الخاصة؛ ويرى أن قهر المرأة آلية من آليات النظام الرأسمالي، وأن رفع الوصاية عليها مرتبط بخروجها إلى العمل وانضمامها إلى صفوف البروليتاريا، وكفاحها من أجل الاشتراكية التي تحرر الطبقات والفئات جميعها (وفاء أبو العزائم، ٢٠٢٤). وترى النسوية الماركسية أن تهميش دور المرأة في المجال العام (السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي) هو نتيجة مرتبطة ببنية النظام الرأسمالي العالمي، القائم على فكرة الاستغلال، ويعد الزواج والأسرة في هذا التيار أولى اللبنة التي يعاد فيها بناء النظام الطبقي، فالزوجات والعيبد يمثلون الطبقة المضطهدة في المجتمع من قبل أصحاب رؤوس الأموال (عديلة محمد طاهر، ٢٠١٥)، لذلك لا يمكن أن تحقق المساواة ما بين الرجل والمرأة، إلا في حال تم تغيير النظام الرأسمالي؛ لأنه وبدون إلغاء النظام الرأسمالي لا يمكن للفوارق الطبقيّة التي ترسخها الرأسمالية أن تنتهي. ويهدف هذا الاتجاه إنهاء حالة التهميش التي تعيشها المرأة، وضرورة السعي لإنهاء النظام الرأسمالي وإحلال النظام الشيوعي، الذي يلغي فكرة الملكية من أساسها، ويلغي في إثر ذلك أي فوارق طبقية وعوامل التمييز ما بين إنسان وآخر، وما بين الرجل والمرأة، وأدوات التيار الماركسي في هذا الصدد، عديدة، وأهمها النضال والسعي للثورة

على النظام الرأسمالي في مختلف أنحاء العالم ومهما كانت الأدوات المتاحة. ويؤكد هذا الاتجاه على موضوعات ثلاثة: العمل المأجور *waged labor*، الأسرة *Family*، والأيديولوجيا *Ideology*.

- الاتجاه الراديكالي *Radical Feminism*:

يتضمن هذا الاتجاه أحدث قضايا الاتجاه النسوي المعاصر، يرى أن الجذور العميقة لعدم المساواة ما بين الرجل والمرأة، وبالتالي الهيمنة الاجتماعية للرجال على النساء، ليست علتها الرجل بحد ذاته، بقدر ما علتها النظام الأبوي البطريركي الذي قسم الحقوق على أساس الجنس، وكنتيجة لذلك، باتت المرأة في مكانة التابع للرجل (Jones Johnson Lewis, 2020)، لكن وعلى الرغم من أن الراديكالية تتضمن الكثير من الأهداف المماثلة لبقية التيارات، إلا أن ما أدى لردات فعل عنيفة تجاه هذا التيار بالذات، أنه بات يطالب النساء حول العالم بضرورة التخلي عن الأنوثة، بوصفها السبب الأساسي الذي يمنح الرجال الهيمنة ويجعل المرأة تابعة له، فالأنوثة سبب للزواج والإنجاب والأمومة، والأمومة تقود لتكوين أسرة تُجبر فيها المرأة على أن تكون ربة منزل تابعة للرجل، هذا فضلا عن دعوة بعض التيارات الراديكالية للابتعاد عن النصوص الدينية بوصف النص الديني وفي مختلف الأديان حول العالم ومن وجهة نظرهم، يحط من شأن المرأة ويكرس تبعيتها للرجل (مريم رضاني، ٢٠١٢). ولا تقتصر مطالبة هذا الاتجاه على المطالبة بحقوق مساوية للرجل، إنما بإذعان الرجل للمرأة، وأكثر من ذلك استبعاد الرجال من عالم النساء (سوزان الس واتكنز، وآخرون، ٢٠٠٥).

- الموجة النسوية الرابعة:

الموجة النسوية الرابعة هي امتداد مقترح للموجة النسوية الثالثة والتي تتوافق مع عودة ظهور الاهتمام بالنسوية ابتداءً من عام ٢٠١٢ وهي مرتبطة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. تركز الموجة النسوية الرابعة وفقاً للباحثة النسوية بروندس تشامبرلين على تحقيق العدالة للنساء ومعارضة التحرش الجنسي والعنف ضد المرأة. وكتبت أن جوهر الموجة هو «الشك في إمكانية استمرار وجود مواقف معينة». عُرِّفَت الموجة النسوية الرابعة «بالتكنولوجيا» وفقاً لكيرا كوكرين، وتتميز خصوصاً باستخدام فيسبوك وتويتر وإنستغرام ويوتيوب والمدونات، وتشمل القضايا التي تركز عليها نسويات الموجة الرابعة التحرش في الشوارع والمضايقات في مكان العمل، والاعتداء الجنسي داخل الحرم الجامعي وثقافة الاغتصاب (سلمى عبد الستار، ٢٠٢١).

سادساً: منهجية الدراسة

١- منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في إطار مقارنة سوسيولوجية نسوية، وذلك بغرض تحليل الاتجاهات النظرية والمنهجية السائدة في بحوث ودراسات المرأة في بعض الجامعات المصرية. ويسعى هذا المنهج إلى الوقوف على كيفية تناول القضايا النسوية في الإنتاج المعرفي الأكاديمي، ورصد طبيعة التيارات الفكرية النسوية المنعكسة في هذه البحوث، وأدواتها المنهجية هذا بالإضافة إلى أطرها النظرية.

٢- أدوات جمع البيانات:

استخدمت الدراسة تحليل المحتوى الكيفي كأداة رئيسية لتحليل عينة من الرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه) التي تناولت قضايا المرأة، سواء في بعدها السوسيولوجي أو في ضوء الدراسات النسوية. وتم

اتباع قواعد التحليل الموضوعي للوثائق الأكاديمية، مع التركيز على: المفاهيم النظرية المستخدمة، والأسئلة البحثية وأهداف الدراسة، والأدوات المنهجية المعتمدة عليها. هذا بالإضافة إلى التفسيرات المقدمة لأوضاع النساء وقضاياهن ومدى حضور التيارات النسوية (الليبرالية، الماركسية، الراديكالية...إلخ).

٣- مجتمع الدراسة وعينة التحليل:

تم اختيار عينة قصدية من الرسائل الجامعية التي أُعدت في تخصص علم الاجتماع، في جامعتين تُمثلان نمطين مختلفين من المؤسسات الأكاديمية المصرية، وهما: كلية البنات - جامعة عين شمس: كونها مؤسسة نسائية رائدة في تقديم برامج أكاديمية في دراسات المرأة والتنمية، ولقد قسم علم الاجتماع فيها، وتراكمه البحثي الملحوظ في هذا المجال. كما اعتمدت أيضًا على الدراسات الأكاديمية التي أُجريت في قسم علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة دمنهور: باعتبارها جامعة إقليمية، تم اختيارها لتقصي مدى اهتمام الجامعات غير المركزية بدراسات المرأة، وتبنيها للاتجاهات النسوية.

وتمثلت عينة الدراسة في مجموعة من الرسائل الأكاديمية التي تناولت قضايا المرأة، وذلك في إطار تحليل الإنتاج العلمي في هذا المجال داخل كليتين من الكليات النظرية بلغ إجمالي عدد الدراسات التي تم تحليلها (٣١) دراسة أكاديمية، تناولت جميعها موضوعات وقضايا تتعلق بالمرأة. وقد توزعت العينة بين الكليتين على النحو الآتي: (٢٦) رسالة من كلية البنات بجامعة عين شمس، و(٥) رسائل من كلية الآداب بجامعة دمنهور كما هو موضح بالجدول التالي، ويأتي هذا التحليل بهدف تشخيص واقع دراسات المرأة في السياق الأكاديمي المصري، والكشف عن مدى استيعاب هذه الدراسات لقضايا التيارات النسوية، وتسهيل الضوء على أوجه القصور المنهجي والنظري في تناول قضايا المرأة، تمهيدًا لتقديم مقترحات بحثية تسهم في تطوير هذا المجال من خلال مراجعة الأدوات التقليدية المعتمدة وإعادة صياغة نماذج بحثية أكثر انساقًا مع التطورات النظرية والمعرفية المعاصرة.



جدول رقم (١) يوضح عينة الدراسة

الدرجة العلمية	الجامعة	عنوان الرسالة	اسم الباحث	م
السنة				
دكتورا ٥ ٢٠٠٥	كلية البنات جامعة عين شمس	المرأة والجسد في روايات نجيب محفوظ	محمود سمير محمود عثمان	١
دكتورا ٥ ٢٠٠٥	كلية البنات جامعة عين شمس	الأبعاد الاجتماعية والثقافية لرؤية الرجل للمرأة "دراسة أنثروبولوجية في مجتمع محلي مصري"	أمل محمد محمود يوسف	٢
ماجس تير ٢٠٠٥	كلية البنات جامعة عين شمس	قضايا المرأة المصرية بين الواقع الاجتماعي والصحافة "دراسة مقارنة"	نبيلة تاجر خير الله ملك	٣
ماجس تير ٢٠٠٧	كلية البنات جامعة عين شمس	الحرية الممنوحة للمرأة بين القضايا المعاصرة والتراث الشعبي (دراسة ميدانية في أحد الأحياء الشعبية بمدينة القاهرة).	ريهام عبد العظيم سعد	٤
ماجس تير ٢٠٠٨	كلية البنات جامعة عين شمس	المعالجة الصحفية لقضايا العنف ضد الفتاة "تحليل مضمون لعينة من الصحف المصرية".	ميرال صبري طه	٥
ماجس تير ٢٠١٢	كلية البنات جامعة عين شمس	رؤية الشباب الريفيات لقضاياهن في الحاضر والمستقبل	هانم حسين الكردي	٦
ماجس تير ٢٠١٢	كلية الآداب جامعة دمنهور	الطلاق المبكر وانعكاساته على المرأة	هبة كامل إبراهيم عبد الله	٧
ماجس تير ٢٠١٣	كلية البنات جامعة عين شمس	المرأة العاملة وثقافة العناية بالنفس "دراسة أنثروبولوجية لمدينة القاهرة".	مروة أحمد فتحي عبدالله عامر	٨
ماجس تير ٢٠١٣	كلية البنات جامعة عين شمس	أطر معالجة قضايا المرأة في الصحف النسائية المصرية.	فاطمة فتحي عبدالله	٩
دكتورا ٥ ٢٠١٣	كلية البنات جامعة عين شمس	الثقافة الصحية للمرأة المصرية دراسة في أنثروبولوجيا الإعلام (التليفزيون نموذجًا).	نبيلة تاجر خير الله ملك	١٠
دكتورا ٥ ٢٠١٣	كلية البنات جامعة عين شمس	فاعلية الحملات الإعلانية في مواجهة العنف ضد المرأة "دراسة ميدانية".	مروة مصطفى شمس	١١
ماجس	كلية البنات جامعة	القروض الصغيرة كآلية لتمكين المرأة	إيمان عبد الوهاب محمد عبده	١٢



٢٠١٤	تير	عين شمس	الفقيرة "دراسة لعينة من المستفيدات من برامج القروض الصغيرة"		
٢٠١٤	ماجسد تير	كلية البنات جامعة عين شمس	جسد المرأة في الخطاب النسوي "دراسة تحليلية لعلاقة الأزياء بالجسد".	ميس خليل صبيح حليم	١٣
٢٠١٤	ماجسد تير	كلية البنات جامعة عين شمس	التحديات الاجتماعية والثقافية لطموح الفتيات الريفيات "دراسة ميدانية في قرية مصرية	أسماء محمد حسن ربيع	١٤
٢٠١٦	ماجسد تير	كلية البنات جامعة عين شمس	التحولات الاجتماعية في المجتمع الليبي وإنعكاساتها على أدوار المرأة "دراسة ميدانية بمدينة ترهونة"	مبروكة إشتيوي محمد جرود	١٥
٢٠١٨	ماجسد تير	كلية البنات جامعة عين شمس	الخطاب النسوي في أدب لطيفة الزيات "دراسة في علم اجتماع الأدب"	ولاء أسعد عبد الجواد عبد الحليم	١٦
٢٠١٨	ماجسد تير	كلية البنات جامعة عين شمس	البرامج الحوارية في التلفزيون المصري وعلاقتها بالحرية والمسؤولية الاجتماعية "دراسة تحليلية"	ميادة عبد العال عبد العال	١٧
٢٠١٩	دكتوراة	كلية البنات جامعة عين شمس	دور المجتمع المدني في مواجهة العنف الزوجي دراسة حالة لعينة من المؤسسات العاملة في مجال العنف ضد المرأة	ميس صبيح خليل زكريا	١٨
٢٠١٩	ماجسد تير	كلية البنات جامعة عين شمس	الازمات الأسرية الناجمة عن إصابة المرأة بسرطان الثدي "دراسة ميدانية"	مي أحمد رشاد حنفي	١٩
٢٠١٩	ماجسد تير	كلية البنات جامعة عين شمس	صورة المرأة في السينما المصرية قراءة سوسيولوجية في إطار النسوية الراديكالية	ريهام على محمد إبراهيم	٢٠
٢٠٢٠	ماجسد تير	كلية البنات جامعة عين شمس	معالجة الصحف المصرية للقضايا المتعلقة بحقوق المرأة في دستور ٢٠١٤	مريم عصمت محمود عفيفي	٢١
٢٠٢٠	ماجسد تير	كلية البنات جامعة عين شمس	الجهود الرسمية لتمكين المرأة المصرية "المجلس القومي للمرأة نموذجاً"	جهاد محمود صابر الغنام	٢٢
٢٠٢٠	ماجسد تير	كلية البنات جامعة عين شمس	استخدام المرأة في الصعيد لوسائل التواصل الاجتماعي كمنصات إعلانية دراسة ميدانية	إسلام أحمد حكيم أحمد	٢٣
٢٠٢٠	دكتوراة	كلية البنات جامعة عين شمس	معالجة الصحافة المصرية لجرائم المرأة "دراسة تحليلية"	ريهام كمال عثمان حماد	٢٤
	ماجسد	كلية البنات جامعة	رؤية الذات عند المرأة الريفية الفقيرة	مروة أحمد علي حجازي	٢٥



٢٠٢١	عين شمس	(دراسة أنثروبولوجية لبعض العائلات في الحرف المنزلية بمحافظة الفيوم)		
٢٠٢١	كلية البنات جامعة عين شمس	استخدامات المرأة المصرية لمواقع التسويق الإلكتروني عبر الانترنت والاشباع المتحققة منها	إيناس جمال عبد الرحيم	٢٦
٢٠٢١	كلية الآداب جامعة دمنهور	التعرض للإعلان عبر الفيس بوك وانعكاسه على الوعي الاستهلاكي للمرأة المصرية "دراسة ميدانية مقارنة"	مريم شحاتة إبراهيم شحاتة	٢٧
٢٠٢٢	كلية الآداب جامعة دمنهور	أدوار المرأة والتغيرات الديمغرافية في الريف المصري "دراسة تطبيقية في محافظة كفر الشيخ"	إسلام مكاوي	٢٨
٢٠٢٢	كلية البنات عين شمس	الاتصالات التسويقية المتكاملة ودورها في دعم قضايا المرأة المصرية (دراسة حالة للمجلس القومي للمرأة)	سارة اسماعيل حسن	٢٩
٢٠٢٣	كلية الآداب جامعة دمنهور	النسوية السببرانية وانعكاساتها على ثقافة المرأة في المجتمع المصري (دراسة تحليلية).	يثر محمد عمر عبدالجواد	٣٠
٢٠٢٤	كلية الآداب جامعة دمنهور	الهيمنة على الطبيعة في الإيكولوجية النسوية "كارولين ميرشانت نموذجًا".	زينب حميده عبد العزيز إبراهيم	٣١

٤ - مصادر جمع البيانات:

تنقسم مصادر جمع البيانات إلى مصدرين رئيسيين:

أ. المصادر الأولية:

وتتمثل في تحليل عينة مختارة من الرسائل العلمية التي أنجزها باحثين في الجامعات المصرية، والتي تناولت قضايا النساء من زوايا متعددة، سواء اجتماعية أو ثقافية أو قانونية، بما يتيح الوقوف على اتجاهات البحث العلمي المحلي في هذا المجال.

ب. المصادر الثانوية:

وتشمل الإنتاج المعرفي النسوي، سواء على المستوى المحلي أو العالمي، من كُتب ودراسات تحليلية ومقالات أكاديمية، بالإضافة إلى التحليلات التاريخية التي تُسهم في فهم تطور الخطاب النسوي وسياقاته المختلفة.

سابعًا: نتائج الدراسة

كشفت نتائج الدراسة عن أن الدراسات والبحوث التي تناولت قضايا المرأة المصرية بأقسام الاجتماع بالجامعات المصرية شهدت تطورًا ملحوظًا على مدار العقود الماضية وذلك من حيث تنوع الموضوعات، ومن حيث الأطر النظرية والمناهج التي تم الاعتماد عليها. ويجب هنا الإشارة إلى أن هذه الدراسات تعكس مجرى الأبحاث الراهنة والاهتمامات الرئيسية في مجال الدراسات النسوية في السياق الأكاديمي المصري.

ومع ذلك يجب مراعاة أن هذا المجال في تطور مستمر، ويتم العمل على مزيد من الأبحاث والدراسات لفهم تجربة المرأة وتحليل القضايا المرتبطة بها في المجتمع المصري والعربي بشكل عام.

قد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج على مستويات ثلاثة:

المستوى الأول: نتائج وفقاً للموضوعات والقضايا التي تناولتها الرسائل العلمية بالجامعات موضع الدراسة.
المستوى الثاني: نتائج وفقاً للنظريات التي اعتمدت عليها الرسائل العلمية موضع الدراسة.
المستوى الثالث: نتائج وفقاً للمناهج العلمية التي اعتمدت عليها الرسائل في تحليل القضايا المرتبطة بالمرأة. وذلك على النحو التالي:

١ - نتائج تتعلق بالموضوعات والقضايا التي تناولتها الرسائل العلمية موضع الدراسة:

أغلب الدراسات تحوم حول نوعية معينة من الموضوعات والمحاور التي تبدو للجميع وكأنها قُتلت بحثاً بحكم إجترارها من قبل أغلب المتناولين لقضايا المرأة؛ وتبقى الدراسات المتجددة لموضوعاتها ولأسلوب تناولها العلمي ولإشكاليات المرأة محدودة وقليلة، حيث إنحصرت الموضوعات التي تم تناولها بالرسائل العلمية على القضايا التقليدية؛ كقضايا (الزواج والأسرة والصحة الانجابية، والتعليم، والمشاركة المجتمعية والسياسية، والعمل، والعنف، وصورة المرأة في الإعلام).

وقد جاء تصنيف الدراسات من حيث الموضوعات التي تم تناولها على النحو التالي:

- **دراسة بعنوان:** أطر معالجة قضايا المرأة في الصحف النسائية المصرية، تناولت هذه الدراسة قضايا

المرأة في الصحف النسائية المصرية، مع التركيز على الفترات قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، لفهم طبيعة التناول الاعلامي ومدى اختلافه بين الصحف القومية، الحزبية والخاصة، وتركز الدراسة على تليط الضوء على دور الإعلام النسائي في تشكيل الوعي العام بقضايا المرأة، وتبرز كيف يمكن للصحافة أن تكون أداة للتغيير الاجتماعي أو وسيلة لإعادة إنتاج الصور النمطية.

- **دراسة بعنوان:** صورة المرأة في السينما المصرية "قراءة سوسيولوجية في إطار النسوية الراديكالية"

تناولت هذه الدراسة تحليل صورة المرأة في الأفلام المصرية، وكيفية تعزيز هذه الصورة للصور النمطية الجنسانية، وذلك من خلال عينة من أفلام المخرجة إيناس الدغدي، وقراءة هذه الصورة في ضوء النظرية النسوية الراديكالية، للكشف عن مدى تطابقها مع قضايا المرأة في المجتمع المصري.

- **دراسة بعنوان:** جسد المرأة في الخطاب النسوي "دراسة تحليلية لعلاقة الأزياء بالجسد"، تناولت الدراسة

كيفية تناول الخطاب النسوي لقضية جسد المرأة، خاصة في ظل التحولات الثقافية والاجتماعية في مرحلة ما بعد الحداثة، وكيف يمكن للخطاب النسوي أن يُعيد تعريف مفاهيم الجسد، ويسهم في فهم أعمق للعلاقة بين المرأة والمجتمع، خاصة من خلال وسائط مثل الأزياء التي تُعكس فيها القيم والمعايير الثقافية.

- **دراسة بعنوان:** الجهود الرسمية لتمكين المرأة المصرية " تحليل إحصائي": تناولت هذه الدراسة قياس مدى تأثير برامج التمكين الاقتصادي التي تنفذها الدولة والمؤسسات التنموية على تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المصرية، وتحليل الفجوات بين الجنسين في التعليم ومستويات التحصيل العلمي، ومعدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة.
- **دراسة بعنوان:** التعرض للإعلان عبر الفيس بوك وانعكاسه على الوعي الاستهلاكي للمرأة المصرية
- "دراسة ميدانية مقارنة"، تناولت الدراسة تحليل تأثير الإعلانات التي تتعرض لها المرأة المصرية عبر منصة فيس بوك على مستوى وعيها الإستهلاكي.
- **دراسة بعنوان:** النسوية السيبرانية وإنعكاساتها على ثقافة المرأة في المجتمع المصري "دراسة تحليلية"، تناولت هذه الدراسة ظاهرة النسوية السيبرانية (Cyber Feminism) بوصفها إمتداداً للحركات النسوية في الفضاء الرقمي؛ وتركز على كيفية تأثيرها في تشكيل وعي وثقافة المرأة المصرية عبر الانترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، وكيفية إسهام المنصات الالكترونية في إعادة تشكيل مفاهيم النوع الاجتماعي.
- **دراسة بعنوان:** فاعلية الحملات الإعلانية في مواجهة العنف ضد المرأة "دراسة ميدانية"، تناولت هذه الدراسة تحليل معدلات العنف ضد المرأة في مصر، والعوامل المؤثرة على تعرض المرأة للعنف، ومدى فاعلية الحملات الاعلانية في مواجهة أشكال العنف ضد المرأة.
- **دراسة بعنوان:** المعالجة الصحفية لقضايا العنف ضد الفتاة "تحليل مضمون لعينة من الصحف المصرية، تناولت هذه الدراسة تحليل ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع المصري.
- **دراسة بعنوان:** الخطاب النسوي في أدب لطيفة الزيات "دراسة في علم اجتماع الأدب"، تناولت الدراسة تحليل الخطاب النسوي في أعمال الكاتبة لطيفة الزيات من منظور علم اجماع الأدب، وذلك لفهم العلاقة بين الابداع الأدبي والسياق الاجتماعي والثقافي الذي نشأت فيه هذه الأعمال، مع التركيز على قضايا المرأة المصرية كما تجسدت في رواياتها.
- **دراسة بعنوان:** المرأة في البرلمان المصري "دراسة تاريخية"، تناولت هذه الدراسة التطور التاريخي لتمثيل المرأة في البرلمان المصري، والعوامل التي أثرت على مشاركة المرأة السياسية.
- **دراسة بعنوان:** التحولات الاجتماعية في المجتمع الليبي وإنعكاساتها على أدوار المرأة "دراسة ميدانية بمدينة ترهونة"، تناولت هذه الدراسة التطور التاريخي لدور المرأة في المجتمع الليبي، والعوامل التي أثرت على أدوارها سواء داخل الأسرة أو في المجتمع العام.

من خلال عرض الموضوعات والقضايا التي تناولتها الرسائل العلمية موضع الدراسة، يمكن القول بأنه رغم التقدم الكبير الذي حققته الرسائل العلمية في تناول قضايا المرأة في المجتمع المصري من

منظور تحليلي؛ إلا أنه مازال هناك موضوعات لم تحظ بالتناول العميق والدقيق في الدراسات حول قضايا النسوية في المجتمع المصري، وذلك ما سنعرضه على النحو التالي:

- جاء تناول واقع المرأة في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة محدود للغاية، فلا تزال هناك حاجة إلى

المزيد من البحث في العديد من الموضوعات المتعلقة بقضايا المرأة المصرية، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية والاجتماعية والثقافية المتسارعة، فالازالت النساء تواجه صعوبات في الوصول إلى التكنولوجيا، مما يؤثر على فرصهن في التعليم والعمل والمشاركة الاجتماعية، كما أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تثير مخاوف بشأن تعزيز التحيزات الجنسانية، مما يتطلب دراسات لتقييم تأثيرها على حقوق المرأة وفرصها، وما يمكن أن تتعرض له النساء أشكال مستحثة من صور العنف كالعنف الإلكتروني، مما يتطلب دراسات لفهم أبعاده وآثاره وكيفية مكافحته.

- كشفت نتائج الدراسة أن هناك ضعفاً شديداً في الاهتمام بالمجتمع الريفي من قبل الدراسات موضع الدراسة، مما قد ينعكس على المرأة بشكل سلبي في هذه المجتمعات الأمر الذي يساعد على الحرمان من أبسط الآليات التي تدعم استنهاضها اجتماعياً واقتصادياً، فلا تزال هناك حاجة إلى المزيد من البحث في لقضايا المرأة في المناطق الريفية والمحرومة، كما إفتقرت الدراسات إلى بيانات كافية حول واقع المرأة في المناطق الريفية والمحرومة، كوضعهن في الوصول إلى التعليم، وفرصهن في التمكين الاقتصادي والمشاركة الاجتماعية مما يحد من فهمنا لتجارب النساء في المناطق الريفية والمحرومة مقارنة بتجارب النساء في المناطق الحضرية، مما يؤدي إلى نقص في فهمنا لتحدياتهن ولتجاربهن؛ مما يتطلب تحليلات أكثر دقة وعمقاً، وهذا يتحقق من خلال تمثيل أصوات جميع النساء بشكل كافٍ في الدراسات.

- كما كشفت النتائج أيضاً عن غياب قضايا المرأة من ذوي الإعاقة، وبالتالي غابت معرفة التحديات المزوجة التي تواجههن سواء بسبب إعاقتهن وجنسنهن، مما يتطلب تحليلات أكثر دقة لفهم احتياجاتهن، للوصول إلى تحسين جودة حياتهن.

- كما بينت نتائج الدراسة أن غالبية الرسائل الجامعية المرتبطة بقضايا المرأة تم كتابتها من قبل نساء، مما يعكس الفجوة النوعية المسيطرة في الساحة البحثية الأكاديمية، كما يمكن أن ينظر إليها باعتبارها قفزة في معدل الزيادة في الباحثات من النساء بالقياس إلى الرجال في هذه الكليات.

- أظهرت النتائج أيضاً غياب قضايا المرأة في ظل الأزمات مثل، الأزمات الاقتصادية والسياسية، مما

يتطلب دراسات لفهم احتياجاتهن الخاصة وكيفية حمايتهن، فالعنف ضد المرأة قد يزداد في ظل الأزمات، مما يتطلب دراسات لفهم العوامل التي تساهم في هذا الازدياد وكيفية مكافحته. وبالتالي تؤكد نتائج الدراسة بأن هناك حاجة ملحة إلى المزيد من البحث والدراسات العميقة لفهم قضايا النسوية بشكل أفضل في المجتمع المصري، ويجب أن تركز هذه البحوث والدراسات على تمثيل أصوات جميع النساء، وأن تأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي والاجتماعي؛ ومراعاة ما يخفيه لفظ (المرأة) من تنوع وتعدد يجعل منها صيغاً متباعدة وربما متناقضة في فضاءات اجتماعية واقتصادية وثقافية وانشطارات معقدة تتلون بواقع مختلف

بالمدين والقرى ودواخلها. وأن تُستخدم نظريات ومنهجيات تحليلية متنوعة، وأن تُعالج قضايا المرأة من منظور نقدي شامل.

- واتضح من نتائج الدراسة من خلال قائمة الموضوعات التي تناولنا الرسائل العلمية موضع الدراسة أن

نسبة إنتاج الرسائل الجامعية المكتوبة عن المرأة قليلة بالقياس إلى صنوف متنوعة ومتعددة من الموضوعات الأخرى، حيث بلغ حجم إنتاج الرسائل بمجتمع البحث عموماً ٣٦٧ رسائل ماجستير ودكتوراة، منهم ٢١٣ رسالة كلية البنات) و(١١٢ بكلية الآداب بجامعة دمنهور) في حين بلغ إجمالي عدد الرسائل التي تهتم بقضايا المرأة ٣١ بمرحلتى الماجستير والدكتوراة (٢٦ رسالة بكلية البنات جامعة عين شمس؛ و٥ رسالة بكلية الآداب قسم علم الاجتماع جامعة دمنهور). ولعل السبب لذلك يرجع إلى التوجه نحو نوعاً من الموضوعات قد تكون محكومة بغايات أو أجندة القائمين عليها تركز على الموضوعات الأكثر رواجاً، وبالتالي قد تغيب الدوافع الطوعية للباحثين. وفي ضوء ذلك ووفقاً لقلة الاهتمام بتسليط الضوء بشكل علمي على قضايا المرأة في الفترة المعاصرة؛ نؤكد على ضرورة تشجيع التفكير النقدي وتعزيز الابتكار في مجال الدراسات النسوية في الجامعات المصرية، من خلال وضع خطة بحثية تستهدف القضايا المعاصرة للمرأة خاصة في ظل التحديات الراهنة، وذلك عن طريق تشجيع الباحثين والأكاديميين على التركيز على القضايا النسوية وتضمينها في أبحاثهم وأعمالهم الأكاديمية، وتوفير الدافع لإجراء المزيد من البحوث في هذا المجال، وتحديد المواضيع الرئيسية والمساهمات الابتكارية، التي يمكن أن تلهم الباحثين والطلاب لاستكشاف مجالات جديدة وتقديم إسهامات فريدة في هذا المجال.

وفي هذا السياق لابد من التنويه إلى ما أشار إليه تقرير منظمة المرأة العربية؛ وهو دليل للدراسات والبحوث الجامعية للإنتاج البحثي في مستوى رسائل الماجستير والدكتوراة المتعلقة بالمرأة في الدول الخمسة عشر لأعضاء المنظمة، والذي ضم ١٣١١ رسالة جامعية حول المرأة إمتد تاريخها منذ (١٩٧٦ – ٢٠٠٦) وشملت مساحاً كبيراً من المؤسسات الجامعية العربية في تخصصات العلوم الانسانية والاجتماعية وبعض التخصصات الأخرى، وأشار الدليل إلى أنه من بين ما يقارب ١٤٧ دراسة منشورة من قبل مراكز بحثية عربية في كل من دولة (الإمارات العربية وتونس ومصر) بأن الانتاج البحثي حول المرأة في هذه البلدان؛ من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٥ ينعدم وجود عناوين بحثية تتصل بقضايا المرأة وخاصة المتصلة بقضايا الفقر والتهميش الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

٢- نتائج تتعلق بالأطر النظرية المستخدمة بالرسائل العلمية موضع الدراسة:

- أوضحت النتائج بأنه لم يتم تناول قضايا المرأة المصرية من منظور نسوي نقدي؛ حيث غاب عن العديد من هذه الرسائل العلمية التحليل النقدي والعمل على تفكيك المفاهيم الثابتة عن الجنس والهوية، ونقد الافتراضات التي تُعلي من شأن الذكورة وتُحط من شأن الأنوثة، في ظل البنى الأبوية المتجذرة في مختلف جوانب الحياة، لذا يمكن القول بأن الدراسات النسوية النقدية لازالت مبنية على النوع الاجتماعي (رجال ونساء) والتي تحد من فرص النساء وتُقيّد حريتهن. فلازالت النساء من مختلف الفئات الاجتماعية والثقافية تواجه تحديات مختلفة في سعيهن لتحقيق المساواة، مما يتطلب تحليلات نقدية أكثر تفصيلاً.

- لم يتم تناول قضايا المرأة المصرية من منظور نسوي نقدي؛ حيث غاب عن العديد من الدراسات التحليل النقدي والعمل على تفكيك المفاهيم الثابتة عن الجنس والهوية، ونقد الافتراضات التي تُعلي من شأن الذكورة وتُحط من شأن الأنوثة، في ظل البنى الأبوية المتجذرة في مختلف جوانب الحياة، لذا يمكن القول بأن الدراسات النسوية النقدية لازالت قابضة للنماذج النمطية الجنسانية التي تُحد من فرص النساء وتُقيّد حريتهن.

تصنيف الدراسات من حيث النظريات التي تم الاعتماد عليها:

- **دراسة بعنوان: جسد المرأة في الخطاب النسوي "دراسة تحليلية لعلاقة الأزياء بالجسد"**، اعتمدت هذه

الدراسة على النظرية النسوية وما بعد النسوية، حيث تناولت الدراسة تطور الخطاب النسوي، خاصة في مرحلة ما بعد الحداثة، وركزت على كيف يُعاد تأويل جسد المرأة في سياق ثقافي إستهلاكي، حيث يُصبح الجسد موضوعاً للعرض والاستهلاك، وإعتبرت جسد المرأة نصاً مفتوحاً قابلاً للتأويل مما يعكس تعدد القراءات والتمثيلات الثقافية له، كما اعتمدت الدراسة على مفاهيم من علم اجتماع الجسد لفهم العلاقة بين الجسد والمظهر الخارجي، خاصة الأزياء، وربطت بين الجسد كمظهر اجتماعي وبين المكانة والهوية مؤكدة أن الأزياء تُعيد تشكيل العلاقة بين المرأة وجسدها.

- **دراسة بعنوان: الخطاب النسوي في أدب لطيفة الزيات "دراسة في علم اجتماع الأدب"**، اعتمدت الدراسة

على النظرية النسوية Feminist Theory لتحليل تمثيلات المرأة في الأدب بوصفها إنعكاساً للواقع الاجتماعي، وقد استخدمت الباحثة هذه النظرية لفهم كيف عبرت لطيفة الزيات عن قضايا المرأة، وكيف واجهت القهر الاجتماعي والثقافي من خلال كتاباتها.

- **دراسة بعنوان: الاتصالات التسويقية المتكاملة ودورها في دعم قضايا المرأة المصرية "دراسة حالة**

للمجلس القومي للمرأة"، اعتمدت هذه الدراسة نظرية الاتصالات التسويقية المتكاملة (Communication – IMC Integrated Marketing)، وتم توظيف هذه النظرية في الدراسة لتحليل كيفية استخدام المجلس القومي للمرأة أدوات الاتصال (الإعلان، العلاقات العامة، التسويق المباشر، الترويج، التسويق الرقمي) بشكل متكامل لدعم قضايا المرأة.

- **دراسة بعنوان: تأثير برامج التمكين الاقتصادي على المرأة في مصر "تحليل إحصائي"**، ارتكزت الدراسة

على نظريات اقتصادية واجتماعية، منها: نظرية التمكين Empowerment Theory، ونظرية Huamn Capital Theory.

- **دراسة بعنوان: تمثيل المرأة في وسائل الإعلام المصرية "دراسة تحليلية"**: اعتمدت هذه الدراسة

على النظرية البنوية ونظرية ما بعد الحداثة في تحليل تمثيل المرأة في وسائل الإعلام المصرية.

- **دراسة بعنوان: المعالجة الصحفية لقضايا العنف ضد الفتاة "تحليل مضمون لعينة من الصحف**

المصرية، اعتمدت هذه الدراسة على النظرية النفسية والنظرية الاجتماعية في تحليل ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع المصري. يتضح مما سبق، إن جُل الدراسات اعتمدت بشكل محدود على المفاهيم والأطر التي دعت إليها النسوية بما في ذلك تلك الدراسات التي تناولت قضايا طرحتها المتغيرات العالمية المعاصرة.

٣- نتائج تتعلق بالمناهج التي تناولتها الرسائل العلمية بالجامعات موضع الدراسة:

- بتحليل عينة الدراسة الراهنة من الرسائل العلمية بالجامعات المصرية، تم الكشف عن اعتماد غالبية الدراسات على المنهج الوصفي الذي يعتمد على إجراء دراسات باستخدام الاستبيان، وهو الأمر الذي رفضته النسويات لكونه يعتمد على عمل يختزل خبرات النساء في أرقام.
- طغى الإعتدال على المنهج الإحصائي؛ والكمي على البحوث والدراسات التي تتناول المرأة، حيث سادت المقاربة الإحصائية على المقاربة الكيفية. **وذلك على النحو التالي:**
- **دراسة بعنوان:** النسوية السيبرانية وإنعكاساتها على ثقافة المرأة في المجتمع المصري "دراسة تحليلية"،
إعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وتم تطبيقه من خلال تحليل محتوى الصفحات والمجموعات النسوية على الإنترنت، وتم أيضا دراسة نماذج من الحملات الرقمية التي تناولت قضايا المرأة
- **دراسة بعنوان:** صورة المرأة في السينما المصرية "قراءة سوسيولوجية في إطار النسوية الراديكالية"،
إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لتحليل مضمون عدد ١٠ من الافلام المصرية المختارة، ووصف كيفية تقديم المرأة فيهان كما إعتمدت الدراسة أيضا على المنهج التاريخي لتتبع تطور صورة المرأة عبر مراحل زمنية مختلفة في السينما المصرية.
- **دراسة بعنوان:** جسد المرأة في الخطاب النسوي "دراسة تحليلية لعلاقة الأزياء بالجسد"، اعتمدت هذه
الدراسة على المنهج الكيفي باستخدام منهج تحليل الخطاب (Discourse Analysis) وقامت الدراسة بتحليل كيف يُبنى الخطاب النسوي حول الجسد، وكيف تُستخدم اللغة والرمز لتشكيل المعاني المرتبطة بجسد المرأة.
- **دراسة بعنوان:** الاتصالات التسويقية المتكاملة ودورها في دعم قضايا المرأة المصرية (دراسة حالة
للمجلس القومي للمرأة)، إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد جمعت الدراسة بين الوصف الكمي والنوعي لأدوات الاتصال التسويقي المستخدمة، وايضا تحليل مضمون الحملات الإعلامية التي أطلقها المجلس القومي للمرأة، وإعتمدت الدراسة على استبيانات ومقابلات مع الجمهور المستهدف.
- **دراسة بعنوان:** الخطاب النسوي في أدب لطيفة الزيات "دراسة في علم اجتماع الأدب"، اتبعت الدراسة
منهج تحليل الخطاب؛ لتحليل رواية الباب المفتوح والسيرة الذاتية حملة تفتيش أوراق شخصية، بوصفها خطاباً اجتماعياً وسياسياً، كما تم استخدام منهج السيرة الذاتية لربط التجربة الشخصية للكاتبة بالسياق الثقافي

والتاريخي الذي أنتج فيه أعمالها ، كما تم استخدام الاستشهاد النصي بإختيار فقرات من النصوص وتحليلها في ضوء القضايا الاجتماعية المطروحة.

- **دراسة بعنوان: المرأة والعنف في المجتمع المصري**، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المقارن لمقارنة

ظاهرة العنف ضد المرأة في مصر بالمقارنة مع ظاهرة العنف ضد المرأة في الدول العربية الأخرى.

- **دراسة بعنوان: تأثير برامج التمكين الاقتصادي على المرأة في مصر** "تحليل إحصائي"، اعتمدت هذه

الدراسة على المنهج الكمي التحليلي ، وتم الاعتماد على التحليل الإحصائي الوصفي لمعرفة التغيير الذي أحدثته برامج التمكين الاقتصادي على مستوى مشاركة المرأة في سوق العمل، ومقارنة النتائج بين النساء المشاركات في برامج التمكين وغير المشاركات.

هذا وقد أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن أغلب الدراسات جاءت في نطاقات محدودة، حيث تمثلت معظم البحوث في نتائج دراسات ميدانية أنجزت في بعض المدن أو الأحياء، فمعظم الدراسات جاءت في شكل دراسات ميكرو سوسولوجية؛ وعلى الرغم من أهمية هذه النوعية من الدراسات؛ إلا أن تركيز النظر في نطاق مجال محدود وضيق قد يطمس الموضوع حقه ويطمس بعض جوانبه مما يُعيق رسم صورة متكاملة وبشكل أعمق عن قضايا المرأة.

استخلاصات عامة:

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة من أجل التوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي وتأكيداً على محوريتها دور الجامعة في إنتاج علمي رصين يسهم في تحسين جودة الحياة بصفة عامة؛ والسعي إلى تحسين جودة حياة المرأة المصرية بصفة خاصة، إلا أنه وبإستقراء البحوث والدراسات (الرسائل العلمية) يتضح بعض جوانب القصور، فعلى الرغم من أهمية المحتوى العلمي الذي تقدمه الدراسات العلمية بالجامعات حول قضايا المرأة إلا أن هذه الدراسات لا زالت تحتاج إلى مزيد من الدعم والتطوير على الصعيد الكمي والموضوعي؛ وبالنظر إلى مجمل النتائج التي خرجت بها الدراسة الراهنة؛ يمكن القول:

- بالرغم من كثرة الكتابات والمؤلفات المتصلة بالمرأة بشكل مباشر أو غير مباشر تبقى نسبة البحوث

العلمية والأكاديمية حولها محدودة أمام صنوف متنوعة ومتعددة من الموضوعات الأخرى، ولا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الدراسات العميقة لفهم قضايا المرأة بشكل أفضل في المجتمع المصري، ويجب أن تركز هذه الدراسات على تمثيل أصوات جميع النساء، وأن تأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي والاجتماعي، ومراعاة ما يخفيه لفظ (المرأة) من تنوع وتعدد يجعل منها صيغاً متباعدة وربما متناقضة في فضاءات اجتماعية واقتصادية وثقافية وانشطارات معقدة تتلون بواقع مختلف من المدن والبادي والقرى ودواخلها.

- بقيت أغلب الدراسات حول المرأة تحوم حول نوعية معينة من الموضوعات والمحاور التي تبدو للجميع

وكانها قُتلت بحثاً بحكم إجترارها من قبل أغلب المتناولين لقضايا المرأة؛ وتبقى الدراسات المتجددة لموضوعاتها ولأسلوب تناولها العلمي لإشكاليات المرأة محدودة وقليلة.

- يجب أن تُستخدم نظريات ومنهجيات تحليلية متنوعة، وأن تُعالج قضايا المرأة من منظور نقدي شامل،

وتصميم دراسات علمية رصينة تُساهم في فهم واقع المرأة وتطوير حلول فعّالة للتحديات التي تواجهها.

- يجب ملاحظة أن هذه القائمة ليست شاملة لكل الانتاج العلمي في كافة المؤسسات الجامعية المصرية،

وأن هناك العديد من الأبحاث والمصادر الأخرى المتاحة في هذا المجال.

توصيات الدراسة:

تقترح الدراسة عدد من التوصيات، وذلك على النحو التالي:

- استخدام أدوات بحثية نسوية يكون هدفها في المقام الأول الكشف عن مواطن الاستبعاد والتمييز في العلوم الاجتماعية والانسانية والتطبيقية، وإعادة إنتاج معرفة جديدة تحمل وجهة نظر النساء أو تأخذ بعين الاعتبار احتياجات وتجارب وأصوات النساء، بالتطور والتحديث لنفسها بعدما ضمت نظريات ومداخل بحثية جديدة.

- ضرورة تضمين مقرر نسوي واحد على الأقل إجباري؛ حيث تلعب المناهج الدراسية دوراً مهماً في صياغة شخصية المتعلم من خلال الخبرات والأنشطة التي يمر بها بهدف تحقيق عدد من الأهداف المرتبطة بتكوين معرفة سليمة عن مواضيع عن موضوعات مختلفة ومتنوعة. كخطوة للحد من اللامساواة بين الجنسين، وللمساهمة في ظاهرة التمييز على أساس الجنس بين المتعلمين وهو ما ينعكس بصورة ايجابية على المجتمع ككل.

- التعبير الحقيقي عن واقع ومشكلات المرأة، وتقديم توصيف علمي رصين لذلك الواقع وتقديم كذلك الحلول العلمية لمشكلات المرأة في المجتمع بحيث تكون الجامعات مراكز فكر تقدم الاستشارة العلمية لصانعي القرار فيما يتعلق بتحسين واقع المرأة في ضوء أولويات المرأة ذاتها، لاسيما فيما يتعلق بالقضايا الحالية مثل أوضاع النساء المهمشات في الريف والمناطق العشوائية وغير الحضرية والنساء ضحايا العنف، وكذلك القضايا المتعلقة بواقع المرأة في ضوء التغيرات المحلية والعالمية، فضلا عن القضية الكبرى؛ قضية الإصلاح الثقافي وتجديد الخطاب الديني عبر الارتكان إلى المرجعيات الصحيحة لا عبر نبذها.

- ضرورة التركيز على أصوات النساء المهمشات، وتحليل العوامل المتقاطعة التي تُؤثر على حياة المرأة،

مثل الطبقة والعرق والدين والإعاقة، ومقاومة التعميمات التي تُغفل خصوصية كل امرأة، لضمان المساواة والقضاء على جميع أشكال التمييز.

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- ١- الاسكوا الأمم المتحدة، (٢٠٠٥): اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تاريخ الحركة النسائية في العالم العربي.
- ٢- إسلام أحمد حكيم أحمد، (٢٠٢٠): استخدام المرأة في الصعيد لوسائل التواصل الاجتماعي كمنصات إعلانية دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ٣- إسلام مكوي، (٢٠٢٢): أدوار المرأة والتغيرات الديمغرافية في الريف المصري "دراسة تطبيقية في محافظة كفر الشيخ"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة دمنهور.
- ٤- أسماء محمد حسن ربيع، (٢٠١٤): التحديات الاجتماعية والثقافية لطموح الفتيات الريفيات "دراسة ميدانية في قرية مصرية"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ٥- أمل الصبان، (٢٠١٣): تمثيلات الجندر في الإنتاج الأكاديمي المصري: دراسة تحليلية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عين شمس، العدد ٤٥، (٢٣٣-٢٧٠).
- ٦- أمل محمد محمود يوسف، (٢٠٠٥): الأبعاد الاجتماعية والثقافية لرؤية الرجل للمرأة "دراسة أنثروبولوجية في مجتمع محلي مصري"، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ٧- أميمة أبو بكر، وشيرين شكري، (٢٠٠٢): المرأة والجندر، دار الفكر، دمشق.
- ٨- إيمان عبد الوهاب محمد عبده، (٢٠١٤): القروض الصغيرة كآلية لتمكين المرأة الفقيرة "دراسة لعينة من المستفيدات من برامج القروض الصغيرة"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ٩- إيناس جمال عبد الرحيم، (٢٠٢١): استخدامات المرأة المصرية لمواقع التسويق الإلكتروني عبر الانترنت والاشباعات المتحققة منها، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ١٠- جهاد محمود صابر الغنام، (٢٠٢٠): الجهود الرسمية لتمكين المرأة المصرية "المجلس القومي للمرأة نموذجاً"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ١١- جوديث تاكر، (١٩٩٥): "النسوية الغربية القديمة ومسألة الفروقات بين الجنسين". دراسات المرأة. ترجمة زهرة الخالدي، بير زيت: معهد الدراسات النسوية، جامعة بير زيت.
- ١٢- حورية الأطرش وأنفال تقريب، (٢٠٢٤): دور المقابولة النسوية في تمكين المرأة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، مج ١٣، ع ١٤، (١٠٧-١٢٦).
- ١٣- رشا سهيل منصور، (٢٠١٩): مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) وقضية المساواة النوعية بين سياسات التنمية الدولية والثقافة العربية، مجلة العلوم السياسية، مج ٣، عدد ١٠، الجامعة البريطانية في مصر.
- ١٤- ريهام عبد العظيم سعد، (٢٠٠٧): الحرية الممنوحة للمرأة بين القضايا المعاصرة والتراث الشعبي "دراسة ميدانية في أحد الأحياء الشعبية بمدينة القاهرة"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.

- ١٥- ريهام على محمد إبراهيم، (٢٠١٩): صورة المرأة في السينما المصرية قراءة سوسولوجية في إطار النسوية الراديكالية، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ١٦- ريهام كمال عثمان حماد، (٢٠٢٠): معالجة الصحافة المصرية لجرائم المرأة "دراسة تحليلية"، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ١٧- زينب حميدة عبد العزيز إبراهيم، (٢٠٢٤): الهيمنة على الطبيعة في الإيكولوجية النسوية "كارولين ميرشانت نموذجًا"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة دمنهور.
- ١٨- سارة اسماعيل حسن، (٢٠٢٢): الاتصالات التسويقية المتكاملة ودورها في دعم قضايا المرأة المصرية (دراسة حالة للمجلس القومي للمرأة)، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ١٩- سارة نبيل سعد عبد العزيز، (٢٠٢٢)، إجراءات مقترحة للتوسع في صيغ الدراسات النسوية بالجامعات المصرية علي خبرة الجامعات الأمريكية، مجلة التربية المقارنة والدولية، عدد ١٧، كلية التربية، جامعة عين شمس.
- ٢٠- سامية قدري ونيس، (٢٠٠١): المرأة والبحث العلمي في مصر: قراءة نقدية. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٣١، ص. ٧٧-١٠٤.
- ٢١- _____، (٢٠٠٣): التيار النسوي والعمل الأكاديمي في مصر كلية البنات نموذجًا، منشور في: العولمة وقضايا المرأة والعمل، المركز القومي للدراسات الاجتماعية.
- ٢٢- _____، (٢٠١٦): الجسد بين الحداثة وما بعد الحداثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- ٢٣- سلمى عبد الستار، (٢٠٢١): قراءة في المدرسة النسوية وتياراتها، مركز دراسات المرأة، ٢٠٢١.
- ٢٤- سوزان الس واتفنر وآخرون، (٢٠٠٥): الحركة النسوية، ترجمة: جمال الجيزي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥.
- ٢٥- عديلة محمد طاهر، المقاربة النسوية في العلاقات الدولية، مجلة المفكر، جامعة محمد خضير ببسكرة، ٢٠١٥.
- ٢٦- علياء علي شكري، (٢٠٠٣): قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع: دراسة للثباب والتغير الاجتماعي والثقافي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- ٢٧- _____، (٢٠٠٤): الخطاب النسوي العربي بين النظرية والتطبيق، مكتبة المدبولي، القاهرة.
- ٢٨- فاطمة فتحي عبدالله، (٢٠١٣): أطر معالجة قضايا المرأة في الصحف النسائية المصرية، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ٢٩- مبروكة إشتيوي محمد جرود، (٢٠١٦): التحولات الاجتماعية في المجتمع الليبي وإنعكاساتها على أدوار المرأة "دراسة ميدانية بمدينة ترهونة"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.

- ٣٠- محمود سمير محمود عثمان، (٢٠٠٥): المرأة والجسد في روايات نجيب محفوظ، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ٣١- مروة أحمد علي حجازي، (٢٠٢١): رؤية الذات عند المرأة الريفية الفقيرة (دراسة أنثروبولوجية لبعض العائلات في الحرف المنزلية بمحافظة الفيوم)، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ٣٢- مروة أحمد فتحي عبدالله عامر، (٢٠١٣): المرأة العاملة وثقافة العناية بالنفس "دراسة أنثروبولوجية لمدينة القاهرة"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ٣٣- مروة مصطفى شمس، (٢٠١٣): فاعلية الحملات الإعلانية في مواجهة العنف ضد المرأة "دراسة ميدانية"، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ٣٤- مريم رضاني، (٢٠١٢): تجليات النظرية النسوية في ترجمة الأدب النسوي: فوضى الحواس لأحلام مستغانمي دراسة تطبيقية، جامعة السانبا وهران.
- ٣٥- مريم شحاتة إبراهيم شحاتة، (٢٠٢١): التعرض للإعلان عبر الفيس بوك وانعكاسه على الوعي الاستهلاكي للمرأة المصرية "دراسة ميدانية مقارنة"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة دمنهور.
- ٣٦- مريم عصمت محمود عفيفي، (٢٠٢٠): معالجة الصحف المصرية للقضايا المتعلقة بحقوق المرأة في دستور ٢٠١٤، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ٣٧- معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة، (٢٠١٩): رصد وتوثيق تجارب الدراسات الجندرية في الجامعات والمراكز البحثية العربية، الجامعة الأمريكية، بيروت.
- ٣٨- مي أحمد رشاد حنفي، (٢٠١٩): الأزمات الأسرية الناجمة عن إصابة المرأة بسرطان الثدي "دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ٣٩- ميرال صبري طه، (٢٠٠٨): المعالجة الصحفية لقضايا العنف ضد الفتاة "تحليل مضمون لعينة من الصحف المصرية"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ٤٠- ميس خليل صبيح حلیم، (٢٠١٤): جسد المرأة في الخطاب النسوي "دراسة تحليلية لعلاقة الأزياء بالجسد"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ٤١- ميس صبيح خليل زكريا، (٢٠١٩): دور المجتمع المدني في مواجهة العنف الزوجي دراسة حالة لعينة من المؤسسات العاملة في مجال العنف ضد المرأة، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ٤٢- نبيلة تاجر خير الله ملك، (٢٠٠٥): قضايا المرأة المصرية بين الواقع الاجتماعي والصحافة "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ٤٣- _____، (٢٠١٣): الثقافة الصحية للمرأة المصرية دراسة في أنثروبولوجيا الإعلام (التلفزيون نموذجًا)، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ٤٤- نرجس رودكر، (٢٠١٩): فيمينزم الحركة النسوية: مفهوما، أصولها النظرية وتياراتها الاجتماعية، ترجمة: هبة ظافر، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية.



- ٤٥- نوره فرج المساعد، (٢٠٠٠): النسوية: فكرها واتجاهاتها، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع ٧١.
- ٤٦- هانم حسين الكردسي، (٢٠١٢): رؤية الشابات الريفيات لقضاياهن في الحاضر والمستقبل، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ٤٧- هبة كامل إبراهيم عبد الله، (٢٠١٢): الطلاق المبكر وانعكاساته على المرأة، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة دمنهور.
- ٤٨- هدى الصدة، (٢٠٠٦): النسوية في الجامعات المصرية: بين الواقع والطموح. ورقة بحثية منشورة ضمن أعمال مؤتمر "النوع الاجتماعي والتعليم"، القاهرة.
- ٤٩- وفاء أبو العزائم، (٢٠٢٤): مفهوم الفلسفة النسوية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، مج ٩٩، ع ٢٤.
- ٥٠- ولاء أسعد عبد الجواد عبد الحليم، (٢٠١٨): الخطاب النسوي في أدب لطيفة الزيات "دراسة في علم اجتماع الأدب"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ٥١- يثرب محمد عمر عبدالجواد، (٢٠٢٣): النسوية السيبرانية وانعكاساتها على ثقافة المرأة في المجتمع المصري (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة دمنهور.
- ثانياً- المراجع الأجنبية:

- 1- Aya M. Ateya, (2021): Women empowerment as portrayed through the Egyptian cinema: content analysis of films produced between 2001-2011, .American University in Cairo, Thesis. AUC Knowledge Fountain. https://fount.aucegypt.edu/retro_etds/2597.
- 2- Moussa, M., El-Telwany, D., & Abdelghaffar, H. (2023). Cronyism as a Coping Strategy: How Egyptian Female Academics Navigate Institutional Barriers. Journal name], [Volume(Issue)], pages.] <https://doi.org/xxxxx>
- 3- Moussa, M., et al, (2021): Voices of Egyptian Academic Leaders: Exploring Gender Disparity in University Leadership.
- 4- Nermin Elkafraw & Deema Refai, (2022): Egyptian rural women entrepreneurs: Challenges, ambitions and opportunities, The International Journal of Entrepreneurship and Innovation, Volume 23, Issue 3.
- 5- **Sabour, A**, (2024): Experiences of Female Academic Leaders in Higher Education: A Case Study in Cairo, Master's Thesis, The American University in Cairo]. AUC Knowledge Fountain. <https://fount.aucegypt.edu/etds/2253> fount.aucegypt.edu